وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية .

مبادرة النيباد

الإنجازات، الرهانات والعوائق

(2001– 2019)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:علاقات دولية

إعداد الطالب(ة): مريم عاصي.....

بإشراف: الدكتور عبد المالك حطاب

.....

لجنة المناقشة:

1) الدكتورة:جميلة طيب.....رئيسا.

2) الدكتور:عبد المالك حطاب..... مقرر.

3) الأستاذ:فواز العابد.....ممتحن.

السنة الجامعية :2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

اولا

اشكر الله عز وجل على توفيقه لي لاتمام هذا العمل

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى استاذي الدكتور عبد المالك حطاب على قبوله

الاشراف على هذه المذكرة وعلى ما قدمه لي من معلومات

وارشادات

كما نتوجه بالشكر الى الاساتذة اعضاء المناقشة الدكتورة طيب جميلة والاستاذ فواز عابد

لقراءة هذا العمل المتواضع الذي نامل ان نكون قد وفقنا فيه

اتوجه بالشكر الى كافة الاساتذة والعمال والطلبة في قسم العلوم السياسية

بجامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

الى استاذي كرسي حميد الذي ساعدني

في كتابتها وتقديم لي نصائح وارشادات

قيمة

الى كل من ساندني من قريب اومن بعيد شكرالكم

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي هذا العمل الى

الوالدين الكريمين حفضهما الله واطال الله في عمرهما

الى كل اخوتي محمد وعلي وزوجته وبناته توام نور سين ونور هان

وابراهيم وزوجته واولاده محمد امين ويونس

واخي محفوظ و فتحية

الى كل الاصدقاء والزملاء واصحاب الدرب

وبالخصوص طرطار هجيرة

اهدي ثمرة عملي

شكرا لكم جميعا

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول: مضمون مبادرة النيباد

المبحث الاول: ظروف القارة الافريقية قبل مبادرة النيباد

المطلب الاول: نبذة عن القارة الافريقية

المطلب الثاني: افريقيا في البيئة الدولية افريقية

المطلب الثالث :علاقات افريقيا بالعالم

المطلب الرابع: المنظمات الرئيسية للقارة الافريقية

المبحث الثاني :اسباب قيام مبادرة النيباد

المطلب الاول :نبذة عن مبادرة النيباد

المطلب الثاني :نشاة مبادرة النيباد وتكوينها

المطلب الثالث :هيكل واليات مبادرة النيباد

المطلب الرابع :اهداف ومبادئ وشروط مبادرة النيباد

الفصل الثاني :دور مبادرة النيباد في تفعيل التنمية المستدامة والحكم الراشد في افريقيا

المبحث الاول :التنمية المستدامة في مبادرة النيباد

المطلب الاول :مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني :مبادئ التنمية المستدامة واهدافها

المطلب الثالث :واقع التنمية المستدامة في مبادرة النيباد

المطلب الرابع :تاثير مبادرة النيباد على واقع التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الحكم الراشد في مبادرة النيباد

المطلب الاول :مفهوم الحكم الراشد

المطلب الثاني :مبادئ وخصائص الحكم الراشد

المطلب الثالث: مصادر الحكم الراشد في مبادرة النيباد

المطلب الرابع: تاثير مبادرة النيباد على الحكم الراشد

المبحث الرابع :جهود الجزائر في مبادرة النيباد

المطلب الاول: اسس السياسة الخارجية الجزائرية في مبادرة النيباد

المطلب الثاني: دور الجزائر في القارة الافريقية

المطلب الثالث: اهداف الجزائر في مبادرة النيباد

الفصل الثالث :مستقبل مبادرة النيباد في القارة الافريقية:

المبحث الاول: التحديات الداخلية التي تواجه مبادرة النيباد

المطلب الاول :المعوقات البشرية

المطلب الثاني: المعوقات البيئية

المطلب الثالث :المعوقات السياسية

المطلب الرابع: المعوقات الاقتصادية

المبحث الثاني :التحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد

المطلب الاول :التدخل الامريكي

المطلب الثاني :التدخل الاوروبي

المطلب الثالث: تدخل الامم المتحدة

المبحث الثالث : مشاريع مبادرة النيباد

المطلب الاول :انجازات مبادرة النيباد

المطلب الثاني :موقف الدول الافريقية و الغربية من مبادرة النيباد

المطلب الثالث: موقف مجموعة الثمانية من مبادرة النيباد و الدول الاسيوية

المطلب الرابع:رؤية مستقبلية لمبادرة النيباد في القارة الافلايقية

خاتمة

شهدت القارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التغيرات والتحديات التي جعلت من القارة تعيش مشاكل معقدة التي تخص التنمية والاقتصاد وانعدام الامن والاستقرار، مما نجم عن ذلك عجز في تشكيل دولة قابلة للاستمرار، حيث انتقلت الصراعات التي كانت موجودة بين الشرقين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، والشرقي الاتحاد السوفياتي، حيث انتقلت صراعات والنزاعات داخل القارة الافريقية بين الدول الافريقية وداخل الدول ايضا مثل الحرب بين اثيوبيا و إيريتية، خاصة بعد بروز نظام دولي جديد الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية بمفردها، مما جعل من هذا النظام انقسام العالم الى قسمين عالم متقدم وعالم متخلف، حيث سعت افريقيا من خلال هذا النظام الخروج من قوقعة الحروب الاهلية والدولية، كمدخل لإعادة بناء نفسها وتطويرها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما ادى الى بإفريقيا الى العمل من اجل تحقيق اهدافها، حيث تبنت عدة مبادرات نابعة من زعمائها من اجل التصدي لمختلف العوائق الي تواجهها منها مبادرة خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية، برنامج اولويات افريقيا لإحياء الاقتصادي، من اجل الوصول الى تنمية شاملة، لكن فشلت هذه المبادرات في تحقيق اهداف المرجوة منهم، بسبب عدم اهتمام الدولي بدعمها في الوقت الذي كانت بحاجة اليهم، بعد فترة زمنية من الوقت قدمت افريقيا برنامج جديدا من اجل تنمية افريقيا في مختلف المجالات، حيث سعت الى تكوين مبادرة جديدة تحت اسم الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا المعروفة بالنيباد نابعة من الافارقة ذاتهم، هذا ما يجعلها اقرب من الوضع الإفريقي لتحديث افريقيا بناءا على تفويض من منظمة الوحدة الافريقية خلال قمة لوسكا، بغرض الخروج من التخلف والفقر والحرمان خاصة التهميش، حيث تبنت هذه المبادرة عدة شروط تسعى الى تحقيقها منها التنمية المستدامة والحكم الراشد والديموقراطية باعتبارها استراتيجية جديدة لمحاربة التبعية الخارجية والتخلف الاقتصادي والتنافس بين دولها، وهذا ما تتم دراسته في بحثنا القادم.

اهمية الدراسة:

نعالج اهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي ندرسه والاشكالية التي نطرحها والنتائج التي تم التوصل اليها، ان هذه الدراسة تهتم بموضوع مبادرة النيباد واثرها في القارة الافريقية، وهنا تكمن اهمية الدراسة كونها تحاول معرفة مدى مساهمة مبادرة النيباد في تحقيق اهداف القارة.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تقديم صورة عامة عن مبادرة النيباد.

تنقسم اهداف الدراسة الى اهداف علمية واهداف عملية:

أ- الاهداف العلمية :تهدف الدراسة في جانب العلمي الى معرفة مبادرة النيباد في مدى نجاح مبادرة النيباد في تحقيق اهداف القارة الافريقية وبناء خطط مستقبلية لحماية الثروات الطبيعية للأجيال القادمة.

ب- الاهداف العملية :اما في جانب العملي نجدها تهدف الي معرفة ماذا قدمت مبادرة النيباد من خلال الاسس والمرتكزات التي جاءت بها والمتمثلة اساسافي: الحكم الراشد والديموقراطية والتنمية الشاملة واهم التحديات الي تواجهها واهم الحلول التي اقترحتها لمواجهة هذه التحديات .

حدود الدراسة:

الاطار الزماني :من سنة 2001م الى 2019م.

الاطار المكاني: يتمثل الاطار المكاني للدراسة في الدول الخمسة الموقعة على مبادرة النيباد في قمة زامبيا بجنوب افريقيا في جويلية 2001م وهي :الجزائر ومصر والسينغال وجنوب افريقيا ونيجيريا ،تعتبر عمل مشترك من اجل تنمية افريقيا.

اشكالية الدراسة:

تتمثل اشكالية الدراسة فيما يلي :

ما مدى تاثير مبادرة النيباد على القارة الافريقية ؟

انطلاقا من اشكالية الدراسة المطروحة فان دراسة دور مبادرة النيباد في القارة الافريقية 2001م،2019م، تثير العديد من التساؤلات هي:

1. ماهي ظروف نشاة مبادرة النيباد

2. ماهي الدول المؤسسة لمبادرة النيباد؟
3. ماهي ردود افعال الدول العالم من مبادرة النيباد؟
4. ماهو دور الجزائر في مبادرة النيباد؟
5. ماذا يلزم لتسريع التقدم نحو تحقيق اهداف مبادرة النيباد؟

فروض الدراسة: تختبر الدراسة الفروض التالية:

1. الهدف الرئيسي لمبادرة النيباد هو ان تخرج القارة الإفريقية من قوقعة.
2. جاءت النيباد من اجل تنمية افر
3. تحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات.
4. ربما واجهت مبادرة صعوبات وتحديات في طريقها لتحقيق اهدافها.
5. ربما حققت الجزائر اهداف في قارة افريقية

الدراسات السابقة:

لقد حظيت مبادرة النيباد ببحوث ودراسات سابقة متعددة، نذكر من بين هذه الدراسات:

أ- الكتب:

-عبد القادر مصطفى المحيشي واخرون، جغرافية القارة الافريقية وجزرها، مصراته: الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط الاولى،2000م.

-مدحت ابو النصر وياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها –ابعادها-مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط الاولى، 2017م.

-مازن مهدي حبيب العقابي، الحكم الرشيد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الاسلامي، بغداد باب المعظم، دار كلكاشة للطباعة،2017م.

ب- المذكرات:

1. احمد بطاطاش جدلية التنمية وحقوق الانسان في افريقيا، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص :قانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016م/2017م،اهم النتائج التي توصل اليها هي:01-على الدول الافريقية ان تعمل بجدية من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي لرفع مستوى المعيشي لشعوب القارة افريقية ،وهذا عن طريق اعادة الحياة الى الاسواق المالية وتشجيع الصدرات واهتمام بقطاعالسياحة والعمل على زيادة الانتاج.

2. اسماء حني مبادرة النيباد واثارها على القارة الافريقية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة :التاريخ، جامعة محمد خيضر – بسكرة-2016م/2017م.اهم النتائج التي توصلت اليها هي:01-ابراز مكانة افريقيا دوليا ،مما جعلها محل صراع بين الدول ،حيث سعت هذه الدول الى تنمية افريقيا تنمية شاملة ،رغم ظروف صعبة التي مرت بها الا انها قامت بعقد عدة مبادرات من ابرزهم مبادرة النيباد ،حيث كان لها لها دور كبير في قارة افريقية ،رغم صعوبات وانتقادات التي وجهت لها الا انها لم تمنعها من ابراز احداث تغيرات وانجازات للقارة لكنها واجهت صعوبات منها قلة وضعف البنى التحتية ،غياب تنسيق وتنظيم بين هياكل مبادرة النيباد.

3. فلاح امينة دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع :الديموقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة،2010م/2011م. اهم النتائج المتوصل اليها

هي:01- هدف الاساسي للقارة الافريقية هو اخراج القارة من الفقر ومحاولة دمجها مع الدول المتقدمة من اجل التطور والتقدم في مختلف المجالات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية ،الثقافية،البيئية....الخ.

الاطار المفاهيمي للدراسة: سنشير باختصار الى عرض المفاهيم المحورية في الدراسة اذ خصصنا فصلا كاملا للاطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة

1. القارة الافريقية :تعتبر من اكبر القارات في العالم من حيث المساحة، فهي تتميز بموقع استراتيجي هام، تمتاز ايضا بتنوع في مناخها، فهي مهد للبشرية.
2. مبادرة النيباد :هي رؤية استراتيجية جاءت من اجل بناء القارة الافريقية واخراجها من قوقة الفقر والحرمان والتهميش والحاقها بعجلة الدول المتقدمة.
3. الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا :هي مبادرة اتخذها رؤساء الدول الأفارق خمسة، الجزائر، مصر، نيجيريا، جنوب افريقيا، السنغال، تهدف الى تنمية الشعوب الافريقية من كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية، الثقافية .
4. التنمية المستدامة :هي تلبية حاجيات المجتمع الاساسية في جميع المجلات مع حرص وحفاظ على الاجيال القادمة.
5. الحكم الراشد :يعني قيام السلطة الحاكمة بفرض قوانين من اجل لادارة شؤون مجتمعها وتطويره في مختلف المجالات .
6. التكامل :هو اندماج دولتين او اكثر بغرض وصول الى اهداف الى تحقيق اهداف مشتركة تتم بواسطة اتفاق بينهم.

المناهج المتبعة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات سابقة الذكر، وفق منهج علمي كاداة للوصول الى نتائج منطقية، فالموضوع عبارة عن دراسة وصفية تحليلية تعتمد على اربعة مناهج:

أ- المنهج التاريخي :وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي لمبادرة النيباد، حيث نسلط ضوء على القارة الافريقية قبل مبادرة النيباد،ثم المسار التاريخي للمبادرة النيباد من(2001م، 2019م،) للوصول الى مجموعة من الاستنتاجات حول الدراسة.

ب- المنهج الوصفي: من خلال وصف مبادرة النيباد(من هياكل،) بالإضافة الى وصف تطور ونشأة التنمية المستدامة، بالإضافة الى الحكم الراشد.

ت– المنهج تحليل مضمون :تفسير مبادرة النيباد وابراز اهم مبادئها وخصائصها التي تدعوا الى تطبيقها.

الصعوبات الدراسة:

أي طالب يقوم بدراسة بحث ما الا ما يواجه صعوبات في البحث، وفي هذا البحث واجهتنا صعوبات منها:

- ✓ صعوبة في ترجمة المراجع بالفرنسية والانجليزية.
- ✓ ضيق الوقت.
- ✓ قلة الكتب في المكتبة الجامعية.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية للدراسة اخترنا خطة تتألف من ثلاثة فصول ثم خاتمة:

مقدمة : وتناولنا فيها احاطة شاملة للموضوع بمختلف جوانبه، وبعد البحث قسمنا الخطة الى ثلاثة فصول، الفصل الاول: الاطار مضمون مبادرة النيباد ، نسلط الضوء فيه على ثلاثة مباحث، ، المبحث الاول: ظروف القارة قبل مبادرة النيباد، اما المبحث الثاني نعالج فيه: اسباب قيام مبادرة النيباد.

أما الفصل الثاني :دور مبادرة النيباد في تفعيل التنمية المستدامة والحكم الراشد في افريقيا، حيث تم فيه ثلاثة مباحث، المبحث الاول: التنمية المستدامة في مبادرة النيباد والمبحث الثاني الحكم الراشد في مبادرة النيباد، اما المبحث الثالث نتناول فيه جهود الجزائر في مبادرة النيباد. وفي اخير الفصل الثالث : مستقبل لمبادرة النيباد في القارة الافريقية، ندرس فيه ثلاثة مباحث، المبحث الاول :بعنوان التحديات الداخلية التي تواجه مبادرة النيباد، وفي المبحث الثاني التحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد، اما المبحث الاخير نتناول فيه مشاريع مبادرة النيباد، وفي الاخير خاتمة.

الفصل الاول:

مضمون مبادرة النيباد

تعتبر القارة الإفريقية من أهم القارات في العالم من حيث المساحة، حيث تتمتع بخصوصيات تميزها عن القارات الأخرى، بالإضافة إلى تنوعها الحضاري، تتميز بتنوع في البيئة الطبيعية، سنحاول إبراز القارة من خلال ثلاثة فصول، المبحث الأول نتحدث فيه عن القارة الإفريقية، والمبحث الثاني عن ظروف القارة قبل مبادرة النيباد، أما المبحث الثالث عن أسباب قيام مبادرة النيباد.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الموقع الفلكي والجغرافي للقارة الإفريقية، والأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية قبل مبادرة النيباد، وأيضاً إلى ظروف نشأة مبادرة النيباد وأهم أهدافها وإنجازاتها.

المبحث الأول: ظروف القارة الافريقية قبل مبادرة النيباد

نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة الموقع الفلكي والجغرافي للقارة الإفريقية و المنظمات التي تتكون منها القارة الإفريقية أولاً المنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي،واهم احداث قبل مبادرة النيباد .

المطلب الأول: نبذة عن القارة الافريقية

أولاً: الموقع الفلكي: تقع القارة الإفريقية بين خطي دائرتي عرض.(34.5°) شمالاً خط الاستواء عند الرأس الأبيض(37,5°) جنوب خط الاستواء عند رأس أغو لهاس، وبين خطي طول(17°) في السنغال، أي غربي القارة و(51°) شرقاً عند رأس الهفون في الصومال في شرق القارة[1].

ثانيا : يحد القارة الإفريقية من الشمال البحر الأبيض المتوسط، يفصلها عن أوروبا شمالاً ولكن أوروبا تقترب من إفريقيا عند مضيق جبل طارق، أما في الشمال الشرقي فتقترب من آسيا عند مضيق المندب، وفي الجنوب الشرقي تشرق القارة عن المحيط الهندي، بينما تطل غرباً على المحيط الأطلسي ويبلغ متوسط ارتفاع القارة عن مستوى سطح البحر نحو (650م).

[1] وفيق حسين الخشاب وآخرون- الجيومرفولوجية – بغداد : مطابع جامعية، الجزء الأول، 1987م، ص 101.

وهي ثاني قارة من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتهاحوالي (30.2) مليون كلم^2، وتبلغ مساحة جزرها (620.000)كلم^2، أما طول سواحلها فيبلغ نحو (30.50كلم2)، وتمثل القارة نحو (20%)من مساحة اليابس في العالم و(0.9%)من مساحة الكرة الارضية، وتتميز بسهل ساحلي ضيق، يبلغ عرضه في المتوسط نحو(32كلم)،ويتسع هذا السهل في وسط موزامبيق ليبلغ عرضه (320كلم)عند مصب الزامبيزي و(670كلم)في دلتا نهر النيجر، ويشرف (35%) منها على البحار والمحيطات، اما الاقسام القارية البعيدة عن الساحل فتمثل (47%)[1].

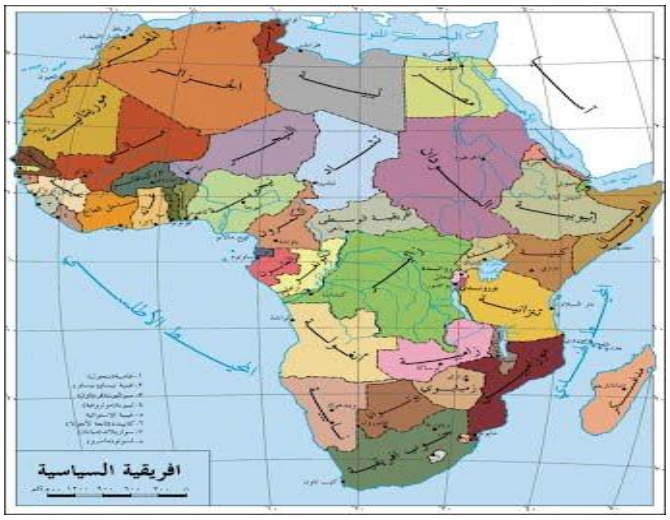

الخريطة رقم (01) الموقع الفلكي للقارة الإفريقية الخريطة رقم (02) الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية

المصدر :https://www.google.com/search?q=الموقع+الجغرافي+و+الفلكي+لقارة+افريقيا

[1] عبد الغني انور العقاد، الوجيز في اقليمية القارة الافريقية، الرياض :دار المريخ للنشر، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، 1986م،ص،ص، 3،4.

ثالثا: الموقع الجيوسياسي:

يعتبر موقع القارة السمراء في العالم الأهم على الصعيد الجيوبوليتيكي كونها تتوسط الممرات الملاحية فهي تطل على مواقع حساسة منها مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب مندب، راس الرجاء الصالح بالإضافة إلى الجزر المحيطة بالقارة والمطلة على المحيط الأطلنطي الهندي، كما تعتبر همزة وصل بين قارات العالم المختلفة خصوصاُ الجزء الشمالي الشرقي للقارة، فهي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتنتج (10%) بالمائة من إنتاج العالم من النفط والفوسفات في الشمال والذهب والنحاس في الوسط، بالإضافة إلى الموارد الزراعية المتنوعة، الثروة الحيوانية تظم أعداد ضخمة من المواشي الأغنام، الإبل وكذلك الثروة السمكية، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية في الصحار بما جعل هذه القارة ساحة للتنافس الدولي.[1]

المطلب الثاني: افريقيا في البيئة الدولية الافريقية:

أولاً: الوضع الاقتصادي:

بلغت الأزمة الاقتصادية في إفريقيا ذروتها، إذ ضرب الفقر أغلب أجزاء إفريقيا ولا سيما دول إفريقيا جنوب الصحراء، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامي بوجه عام، مثلاُ بوجود نسبة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم لبعض دول إفريقيا مثل: روندا، السنغال، النيجر، زامبيا، خلال الحقبة من (1980م/1995م) كانت (45.7%) بالمائة (54%) بالمائة (61%) بالمائة(.84.61%) بالمائة، كما أدى انخفاض في متوسط معدل النمو الناتج المحلي في إفريقيا خلال فترة (1991م) إلى(1997م) في تفاقم نسبة الديون

---

[1] محمدالصادق الامين ،افريقيا والامن الاستراتيجي الخليجي .....من الاعمال الى عاصفة الحزم انظر الموقع wwwps: noonpost .com// .22/03/2019.7.30.

الخارجية، كذلك التدهور الشديد في حالة التجارة و بالتالي انخفاض في متوسط الدخل الفردي، ومع تدني الأوضاع و مستويات المعيشة بشكل عام[1].

ثانياً: الوضع السياسي:

لقد تعرضت أنظمة الحكم في إفريقيا إلى الكثير من المشكلات ويعود السبب وراء ذلك أنظمة الحكم نفسها، وهو ما أشار إليه أمين عام للأمم المتحدة السابق " السدي كوفي أنان" في كلمته أمام منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية (2000م) بالقول" لقد أسأنا إدارة شؤوننا لعقود و اليوم نحن نعاني من الآثار المتراكمة، ووجه أنان كلامه إلى القادة والرؤساء قائلاً: أفهم من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في إفريقيا"[2].

ثالثاً: الوضع الاجتماعي:

تعد الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية سبباً من أسباب ضرورة إيجاد مخرج لأبناء القارة من هذه الحروب فالتقارير الدولية تؤكد على أن إفريقيا من أكثر القارات في العالم اكتظاظا باللاجئين إذ بلغ عددهم حسب تقارير لمكتب الصليب الأحمر الدولي بالقاهرة حوالي (7.5) مليون لاجئ فضلاً عن ما يناهز (1.3) مليون نازح مقابل (1.3) مليون لاجئ و(1.6) مليون نازح في أوروبا و لقد وردت في تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لأن إفريقيا قد احتلت في عام (1998م) المرتبة الأولى بوصفها منطقة الأكثر خطورة في العالم، من حيث الحروب و النزاعات، من أبرز الدول التي تعاني من مشكلة اللاجئين هم : الصومال–السودان– الكونغو الديموقراطية– هناك (8) ملايين لاجئ إفريقي[3].

---

[1] أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقي، و الاتحاد الأوروبي، دراسة مقارنة في مجموعة الباحثين، الاتحاد الإفريقي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 2001م،ص108،109.

[2] الاتحاد الإفريقي بين التطوير المؤسسي و الاندماج الإقليمي، التقرير الاستراتيجي العربي، أبوظبي :مركز الدراسات والبحوث والاستراتيجية، 1995م،ص200.

[3] اسماء حني، (مبادرة النيباد واثارها على القارة الافريقية)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية علوم الانسانية ،قسسم علوم انسانية ،تخصص: تاريخ معاصر ،قطب شتمة قسنطينة ،جامعة محمد خيضر –بسكرة ،2017/2016،ص 15.

رابعاً: أزمنة الديون:

تفاقمت الديون الإفريقية في العقدين السابقين بشكل أثار المخاوف في إمكانية سداد الدول الإفريقية لها، حيث زادت الديون الخارجية للدول الإفريقية من حوالي (350) مليار دولار أمريكي عام (1998م)، بما يمثل (65%) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وعجزت الدول عن تسديد فوائد الدين على رغم مختلف الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة، حيث قدرت خدمة الدين بحول(31%) بالمائة من صادراتها للسلع و الخدمات.

وتزداد خطورة القضية مع انهيار أسعار السلع الأساسية والتي تعتمد عليها أغلب الدول الإفريقية بشكل أساسي، حيث تمثل سلعة واحدة في بعض الأحيان أكثر من (50) عائد التصدير.[1]

خامساً: الوضع الأمني:

شهدت القارة (16) صراعاً داخلياً من ضمن (35) صراعاً من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينات، وظلت إفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية عامي (1998م) و(1999م) على مستوى العالم، وعددها (25) داخلياً وفي عقد التسعينات توفي ما بين اثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات[2] .

المطلب الثالث: علاقات افريقيا مع العالم:

01- أدى انهيار النظام الثنائية القطبية الذي ميز النظام السياسي الدولي من (1945م) إلى(1989م) إلى حدوث الكثير من التغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، والتي ألقت بأثارها على دول العالم كافة ولاسيما تلك التي ليس لها تأثير في عملية التغييرات التي أصابت العالم، ومنها البلدان القارة الإفريقية، وصار من المؤكد ذلك أن يكون الدور القارة مهمش لأن قارة إفريقيا

[1] هالة جمال ثابت، (الفقر في إفريقيا...خصوصيته واستراتيجية اختزاله) **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الثاني، شعبان 1426هـ/ سبتمبر 2005م ص، 5.

[2] أسماء حني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

خلال الحرب الباردة قد استفادة من التناقضات بين المعسكرين الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي و الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وضمنت مساندة هذا الطرف[1].

02– إن من المعروف أن الكثير من الدول الإفريقية تعتمد على المساعدات الخارجية ولاسيما من مؤسسات المالية العالمية و الدول المانحة، فمنذ بداية التسعينات من القرن العشرين قلت المساعدات وصارت المساعدات مرتبطة بعد هيمنة القطب الواحد يتبنى قيم الرأسمالية و اليبرالية وأن تكون هذه القيم السائدة نشاطاً أساسياً لتقديم المساعدات وهذا يعني إنكشاف دول القارة سياساً وأمنيا[2].

03– ميل دول العالم إلى الإنظمام في تكتلات سياسية واقتصادية كبرى وشهد العالم ميلا نحو تفعيل تكتلات كانت قائمة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و الذي يعود بجذوره إلى معاهد روما (1957م) والتي تدعوا إلى إقامة أوروبا موحدة على شكل اتحاد فيدرالي مع تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة وتحقيق سوق الداخلية[3].

04– ضمن دور الأمم المتحدة ولاسيما في مجال تسوية النزاعات التي تشهدها القارة الإفريقية وتهيئة عوامل التنمية، وتعد دول إفريقيا من بين أكثر دول العالم حاجة لدور فاعل في هذين المجالين.[4]

المطلب الرابع: المنظمات الرئيسية للقارة الإفريقية:

أولاً: مفهوم منظمة الوحدة الإفريقية:

يؤرخ لبداية مسيرة الوحدة الإفريقية منذ أواخر القرن التاسع عشر عصر الصراعات الاستعمارية و التكالب على القارة الإفريقية، و بلوغ الظلم الاجتماعي قمته سواء لشعوب المستعمرة الإفريقية أو الرقيق الذين نقلوا بالملايين إلى

[1] نفس مرجع ،ص 31.
[2] نفس مرجع، ص 47.
[3] نفس مرجع ،ص48.
[4] نفس مرجع، ص 32.

أوروبا وأمريكا حيث يتقاضون أرخص الأجور و لا يحصلون على أدنى الحقوق نتيجة لهذا ظهرت شرارات الحركات حدودية خارج القارة تنادي إلى تعبئة شاملة للتغير الأوضاع القائمة و تدعوا إلى عودة إفريقياَ[1].

ثانياً: المؤتمرات المنعقدة داخل القارة:

1- مؤتمر الشعوب الإفريقية أكرا غانا(5/13/ديسمبر1958م)اجتمع اكثر من ثلثمائة مندوبين يمثلون(62) هيئة شعبية في افريقيا ،وكانت انتصارات المتتالية التي احرزتها الشعوب الافريقية في كفاحها خلال السنوات القليلة السابقة للمؤتمر حافزا لنجاح المؤتمر ،وتقققران يكون للمؤتمر سكرتارية دائمة في اكرى تتابع تنفيذ قراراته[2].

02- مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني: تونس (1960م)، عقد بتونس وكان إمتداداً لمؤتمر أكرا إذ حظره ممثلي النقابات والأحزاب السياسية المختلفة بالقارة و ناقش التطورات التي عرفتها القارة منذ لقاء أكرا وماتم تنفيذه من توصيات، صدر عن مؤتمر بيان صحفي دعا فيه إلى وحدة بين الشعوب الإفريقية لتواجه إفريقيا مشاكلها بيد واحدة[3].

03- مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث: القاهرة (1961م)، عد هذا المؤتمر أهم المؤتمرات التي عقدتها المنظمات السياسية و النقابية الإفريقية من أجل وحدة إفريقيا وتأتي هذه الأهمية من أهمية المكان الذي أنعقد فيه المؤتمر والدور الكبير الذي شكلته القاهرة وجمال عبد الناصر في حركة التحرر العربية والإفريقية[4] والعالمية، منو توصياته نجد:

- الدعوة إلى تصفية الإستعمار وقواعده في إفريقيا.
- دعوة جميع الدول الإفريقية المستقلة بضرورة دعم الشعوب الإفريقية التي لازالت في مرحلة الكفاح ضد الإستعمار لنيل استقلالها.

---

[1] عمر حمد البرعصي، (التطور التاريخي لمنظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي)،**مجلة قاريونس العلمية** العدد الثالث والرابع، السنة الثالث وعشرون، 2010م، ص6.

[2] عبد الله عبد الرزاق ابراهيم وشوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، الرياض: دار الزهرا ء للنشر والتوزيع ، ط2، 2002م 434.

[3] عمر حمد البرعصي، مرجع سبق ذكره ص12.

[4] محمد أبو الفتوح خياط، الوحدة الإفريقية، مصر: دار المعارف، 1965م،ص25.

ثالثاً: المؤتمرات المنعقدة خارج القارة:

1- مؤتمر باريس (1919م): عقد هذا المؤتمر تحت شعار إفريقيا للأفارقة وقد حضره (57) مندوباً وكان الهدف منه هو:

- المطالبة بحق الإفريقيين في الاشتراك في الحكم/خروج عن التبعية للدول المستعمرة.
- مبدأ تقرير المصير/أن تكون إفريقيا تحت حكم أهلها/دعاة للوحدة الإفريقية.

2- **مؤتمر لندن و بروكسل (1921م)**: حضر هذا المؤتمر (103) مندوباً يمثلون الأحزاب السياسية كان من بينهم (41) إفريقياً طالبو بالحكم الذاتي المحلي لأصحاب الجماعات المتأخرة الذي يؤدي إلى الحكم الذاتي الكامل، وكان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو المساواة المطلقة بين الأجناس- صدد الدعوة ضد التمييز العنصري الذي تمارسه الدول الغربية ضد سكان المستعمرات[1].

رابعاً: مبادئ المنظمة و أهدافها:

- ✓ حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتبار الحرية والمساوات والعدالة والكرامة اهداف سامية لتحقيق الآمال المشروعة للشعوب الافريقية .
- ✓ وجوب وضع الموارد الطبيعية وبشرية في خدمة الشعوب الافريقية في جميع اوجه النشاط الانساني.
- ✓ القضاء على الإستعمار سواء القديم أو الجديد في جميع أشكاله.
- ✓ الارتقاء بالقارة إلى مكانة التي تليق بها في ساحة صنع القرار الدولي.
- ✓ توطيد أسس التضامن بين البلدان و الشعوب الإفريقية.
- ✓ تكريس الجهود لتقدم افريقيا الشامل.

[1] المختار الطاهر كرفاع، (فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي)، **مجلة الجامعة**، جامعة الزاوية، العدد 15، 2013م، ص 140.

- ✓ السعي للقضاء على أشكال التخلف الإداري و الاقتصادي[1].

ثانيا: الاتحاد الإفريقي:

أولاً:نشأة الإتحاد الإفريقي: تم التوقيع على القانون التاسيسي للاتحاد الافريقي، وتبنيه بالاجتماع في مؤتمر سرت الثاني (القمة الاستثنائية) التي انعقدت في مارس (2001م)، واتخذت القمة السابعة والثلاثون لمنظمة الوحدة الافريقية، التي عقدت في العاصمة الزامبية لوسكا في 9و11يوليه (2001م) .القرارات الخاصة بتحويل منظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي، وذلك صادقت عليه ست وثلاثون دولة في دورته الثامنة والثلاثين على انشاء هذا الاتحاد بديلا لمنظمة الوحدة الافريقية.[2].

ثانيا: أجهزة وآليات الإتحاد الإفريقي:

نصت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على أن يكون للإتحاد الأجهزة والآليات التالية:

1-مؤتمر الإتحاد. 2- المجلس التنفيذي. 3- برلمان عموم إفريقيا.

4-محكمة العدل. 5- اللجنة . 6- اللجنة. 7- لجنة الممثلين الدائمين.

8- اللجان الفنية المتخصصة.9- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي والثقافي. 10- المؤسسات المالية.

11-اي اجهزة قد يقرر المؤتمر انشائها.[3]

ثالثاً: أهداف الإتحاد الإفريقي:

- ✓ تحقيق وحدة تضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

---

[1] ابراهيم الدية المختار، نوال صافي،(دور الاتحاد الافريقي في تحقيق الامن القاري –دراسة حالة الصومال-)مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص : سياسة جنائية وعقابية، جامعة العربي التبسي –تبسة- الجزائر 2015م/2016م،ص46.

[2] مهدي دهب حسن دهب (الاتحاد الافريقي والاصلاح السياسي في افريقيا :الواقع والمامول)**دراسات افريقية**، ص30.

[3] منظمة الوحدة الإفريقية، مرجع سبق ذكره ص 10،11،21.

- ✓ الدفاع عن السيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها و استقلالها.
- ✓ تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.
- ✓ تعزيز حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب.
- ✓ تعزيز مبادئ و المؤسسات الديمقراطية و المشاركة الشعبية والحكم الراشد[1].

رابعاً: مبادئ الاتحاد الإفريقي:

- مبدأ المساواة و الترابط بين الدول الأعضاء في الإتحاد.
- مشاركة الشعوب الإفريقية في الأنشطة الإتحاد.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.
- التعايش السلمي بين دول الأعضاء في الإتحاد وحقها في العيش في سلام وآمن.
- احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان و سيادة القانون.
- إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات[2].
- نلاحظ مما سبق ان القارة الافريقية تعرضت لعدة ضغوطات وصراعات سواء كانت داخلية الخارجية مما جعلها تعيش في دوامة او دائرة مغلقة لم تستطيع الخروج منها خاصة ان معظم دولها كانت مستعمرة لذا لم تستطيع ايجاد الحلول مما تعرضت للحرمان وتهميش والهجرة وحروب الاهلية المتكررة من اجل حفظ البقاء.

المبحث الثاني: أسباب قيام مبادرة النيباد:

[1] ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي المادة (03) لومي، 10، 12 جويلية 2000م، ص، ص 05، 06.

[2] ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي المادة(04) لومي، 10، 12 جويلية 2000م،ص، ص 06، 07.

نتطرق في هذا المبحث إلى إثارة مبادرة النيباد التي جاءت في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة من سوء التغذية والقهر وانعدام الأمن، حيث جاءت بعدة حلول لمساعدة الدول الإفريقية في التنمية المستدامة والحكم الراشد والديمقراطية.

المطلب الأول: نبذة عن مبادرة النيباد:

هو مفهوم ليس بعربي فهو ذو أصل إنجليزي new partnership for africa's developement التي تعني بالعربية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وهي عهد قطعة قادة إفريقيا على يستند إلى رؤية مشتركة وإلى إقناع مشترك راسخ بأن واجبهم يتبلور في استئصال الفقر في بلدانهم وفي الوقت نفسه في مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي وفي الحياة السياسية[1].

كما تعرفه مجلة إفريقيا قارتنا النيباد: على أنه مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا و تخلصها من التخلف وتعزيز التنمية والنهوض بالاقتصاد و الاستثمار في الشعوب الإفريقية، ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية المتمثلة في الفقر و استمرار التهميش، مما يؤدي إلى تصميم هيكل متكامل للتنمية الاجتماعية، الإفريقية، الاقتصادية[2].

كما يعرفه قاموس new Webster: الشراكة بأنها رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم، وقد استنبطkolozow بعض الشروط لنجاح الشراكة.

1- توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة تشجع القيادة والمشاركة المواطنين في أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى.

---

[1] الشفيع محمد المكي، (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد) **مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا**، ذو الحجة 1427هـ يناير 2007م ص 11.

[2] (الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا): **مجلة افريقيا قارتنا**، العدد الرابع، افريل 2004م ص1.

2- وجود تطور مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة مبني على نقاط القوة و الضعف للمجتمع، وفهم مشترك لإمكانيات المنطقة المراد تنميتها.

3- الاستمرارية في السياسات المتعلقة بالشراكة، بما فيها القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

4- كما جاء في توطئة وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا الصادرة بأبوجا أكتوبر (2001م) بأن النيباد هي تعتمد بين القادة الأفارقة، يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر والتهميش[1].

كما يعرفه المركز الديموغرافي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسة النيباد: هو إحدى محاولات الجادة لتنمية القارة الإفريقية و القضاء على الفقر، من خلال الشراكة مع المجتمع الدولي و الشراكة الإقليمية على مستوى الدولي وعلى المستوى التكتلات الاقتصادية الموجودة داخل القارة الإفريقية.

كما نجد تعريف دالع وهيبة حول طبيعة مبادرة النيباد فهي تعرفها على أنها: مبادرة جاءت في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء دول خمس إفريقية هم:

الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجيري أوليغون أبو سانجو، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية، نأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا[2].

المطلب الثاني : نشأة مبادرة النيباد و تكوينها:

[1] امينة فلاح، (دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديموقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة،2011/2010،ص27.

[2] وهيبة دالع، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي النيباد، كآلية للتنمية الشاملة، مقال، ص02.

اولا: في مطلع الألفية الجديدة تعهد رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية بواسطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بتحمل مسؤولية مستقبل قارتهم وإقامة علاقة جديدة مع شركائهم الثنائيين في التنمية المتبادلة، حيث عقدت في جويلية (2001م) بلوساكا، لكن أصلها يعود إلى إقرارها النهائي في أكتوبر (2001م) إذ تضم (05) دول و هي الجزائر–السنغال–جنوب إفريقيا–مصر–نيجيريا– فهي تعود إلى ثلاث مبادرات قام بها الرؤساء الخمسة[1].

أول مبادرة : أطلقها الرئيسان الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ورئيس جنوب إفريقيا ثابوبو ميكي والنيجيري أوليسجون أبوسا نجو إذ عرفت بإسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا، حيث يظهر الالتزام الذي أبداه القادة الأفارقة بضرورة العمل على تنمية إفريقيا من خلال تبني مسؤولية الاقتصاد المستدامة للقارة أواخر عام (2000م)، بالعاصمة الجزائرية، حيث كلف رئيس جنوب إفريقيا والرئيس النيجيري طرفاً في رفع انشغالات الجنوب إلى مجموعة (G8) و المؤسسات المالية الدولية بإعتبار أن مخطط هذه الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا تم التركيز على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها أولوية على جذب الإستثمارات.

الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا و معلومات الاتصالات و تعزيز الأمن، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثاني مبادرة: التي أطلقها الرئيس السنغالي عبد الله واد أعدت بواسطة مخطط أومغاOMEA PLAN التي أعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في باوندي في جانفي(2001م) حيث تركز هذه المبادرة على أهم الميادين والقطاعات التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة و مستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة منها التجارية، والاندماج في التجارة العالمية والتصدير، والمشاركة في تطوير الاقتصاد العالمي[2].

---

[1] الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا :الأداء والتحديات ودور الأونكتاد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة الخامسة والخمسون، مذكرة أعدتها الأمانة الأونكتاد 2012 ص 2.

[2] فوزية خدام كرم عزيز، النيباد، توجه جديد للتنمية في إفريقيا، جامعة بغداد 1433هـ. ص 427.

وقد رحب القادة الأفارقة في قمة سرت الاستثنائية المنعقدة في مارس (2001م) بالوثيقتين (map) و(oméga) وتقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين وتعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه قضايا الملحة وتم وضع مصر والسنغال على لجنة التسيير التي تضم دول العالم الثالث[1].

مثال:

مجموعة الثمانية من خلال قمة جنوة- إيطاليا المنعقدة في يوليو (2001م).

وتغيرت التسمية من المبادرة الإفريقية الجديدة إلى " الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، وقد وقفت خلال الإجتماع الافتتاحي للجنة الرؤساء الدول أو الحكومات من أجل تنفيذ المبادرة ومتابعتها، المنعقد يوم 23 أكتوبر(2001م) بأبوجا (نيجيريا) كما جاء في توطئة" وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا الصادرة بأبوجا أكتوبر (2001م) بأن النيباد هي تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الإقتصاد و الحياة السياسية العالمية، تم تقسيم مهام مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا على خمس مجموعات إقليمية كما يلي:

المجموعة الأولى: جنوب إفريقيا مع الإتحاد الإفريقي في مجال قضايا السلم والأمن.

المجموعة الثانية: الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في مجال الحكم الجيد للإقتصاد والمشروعات.

المجموعة الثالثة: لمصر و الإتحاد الإفريقي في مجال الزراعة والفاذ على الأسواق الدولية[2].

المجموعة الرابعة: نيجيريا مع البنك التنمية الإفريقية في مجال البنية الأساسية[3].

---

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، البيان الافتتاحي للسيد ك.ي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية، أمام الاجتماع للجنة التنفيذية التحضيرية الجامعة، الاجتماع التاسع لفرقة الخبراء الحكومي الدولي بالجزائر2004/05/02م.

[2] بلال بوجمعة، (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، **دراسات إفريقية** العدد 58، ديسمبر 2017م، ربيع الأول 1438 هـ ص 45.ص 46.

[3] بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثم كانت المبادرة التالية والتي عرفت بالتعاهد لإنعاش إفريقيا التي صاغتها سكريتارية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر (2001م)، وطرحتها الجزائر في ماي(2001م)، وتم دمج المبادرات الثلاثة في ضفة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المعروفة بالنيباد[1].

المطلب الثالث : هيكل واليات مبادرة النيباد:

أ- تتكون من اربعة هياكل اساسية هي:

01- **قمة رؤساء وحكومات دول التحاد الافريقي** :وريث منظمة الوحدة الافريقية اعلى سلطة لإنفاذ استراتيجية النيباد، مقرها مدينة مدراند في جنوب افريقيا، حيث تتكون من (20) دولة افريقية وتجمع (03) مرات في السنة.[2]

02- **لجنة التنفيذ والمتابعة** : المكونة (15) رئيسا وهي مسؤولة عن اعداد التقارير الخاصة بتطورات المبادرة وتقديمها خلال القمم الافريقية وتتولى هذه اللجنة اقرار السياسات تحديد الاولويات واعتماد برنامج العمل الخاص بالمبادرة، والعمل على تقييم وتحليل للجنة واقرار ما يلزم بشانها.[3]

03- **لجنة التسيير** : المكونة من ممثلين قام بتعيينهم رؤساء الدول الخمسة التي اعلنت مبادرة وتقوم بالعمل على ضمان تنفيذ برامج العمل ومراجعة اعمال السكرتارية، واعتماد شروط التفصيلية والمواصفات للمشروعات والبرامج المحددة، والقيام بالتشاور والمباحث مع الدول الافريقية وشركاء التنمية الافريقية حول المشروعات.[4]،

04- **السكرتارية** :تتكون من الهيئة العاملين في مكتب يتشكل لهذا الغرض ومقره بريتوريا في جنوب افريقيا ووظيفتها هي التنظيم والاعداد وتقديم الدعم الاداري والمساندة الادارية لأعمال لجنة

---

[1] رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي، ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية ص 313.

[2] اسماء حني، مرجع سبق ذكره ص42.

[3] العايب سليم (الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، الشعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-2010م-2011م، ص33.

[4] الشفيع محمد المكي، مرجع سبق ذكره، ص12

التسيير ولمصر ممثل فيها يتولى متابعة قطاعي الزراعة والنفاذ للأسواق الذين تختص مصر بتنسيق ملفيهما.[1]

ب- كيفية التنفيذ والياته:

ما يميز عن غيرها من مبادرات في افريقيا حرصا على اقامة اليات واضحة للعمل على تحقيق اهدافها وتنفيذ برامجها، وقد تضمنت الوثيقة مبدئ واسس المتعلقة بالجوانب التنفيذية للمبادرة، وتتلخص في اربعة عناصر هي:

1-2-3-اعداد مجموعة من البرامج ذات اهمية العاجلة، لكي يتم وضعها موضع التنفيذ على وجه السرعة بالتعاون مع شركاء التنمية.

2-3-4-اقتراح عدد من المشروعات ذات الاهمية الحيوية للتنمية المتكاملة على مستويات الاقليمية .

3-4-5-وضع اسس لعملية الاحتياجات على المستويات الاقليمية القطاعية.

4-5-6-انشاء جهاز ادارة النيباد.[2]

ت- اولويات الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا:

على الرغم من تصور التمويل طويل المدى وفق مبادرة، فان مشروعات يمكن بالتالي التعجيل بها للمساعدة في القضاء على الفقر في افريقيا، ووضع البلدان الافريقية منفردة وجماعة في مسار النمو المطرد والتنمية المستدامة ومن ثم وقف تهميش افريقيا في عملية العملة، تهدف الوثيقة استراتيجية الشراكة الجديدة الى تصدي للتحديات التي تواجه القارة الافريقية حاليا ومن ضمنها:

- ✓ القضاء على الفقر .
- ✓ مساعدة البلدان الافريقية والجماعات على الانخراط في مسيرة النمو والتنمية المستدامة .

[1] (الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا) مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] الشفيع محمد المكي، مرجع سبق ذكره، ص16.

✓ وقف تهميش افريقيا في مسار العولمة وزيادة اندماج افريقيا في الاقتصاد العالمي بشكل ايجابي، وعلى الرغم من ان هناك اولويات عاجلة اخرى كذلك.[1]

المطلب الرابع: أهداف ومبادئ مبادرة النيباد وشروطها:

أولا: تهدف النيباد إلى تحقيق عدد من أهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

1. تعزيز الديمقراطية و ترسيخ الحكم السياسي الجيد
2. منع المنازعات وإدارتها و تسويتها .
3. القضاء على الفقر.
4. وضع الدول الإفريقية فردياً وجماعياً في طريق النمو المستمر و التنمية.
5. إنهاء التهميش لإفريقيا، و الارتقاء بوحدة كاملة ومفيدة في الإقتصاد العالمي.
6. تجاوز إقصاء المرأة و عزلها[2].
7. العمل على جلب استثمار لإفريقيا سواء الأفارقة والأجانب.
8. تحقيق نسبة نمو للناتج الداخلي الخام يزيد (07%) خلال (15)سنة القادمة.
9. تحميل المسؤولية الكاملة لرؤساء الدول الإفريقية المشتركة في هذه المبادرة و تكليفهم من أجل بعث التنمية[3].

ثانياً: مبادئ النيباد.

---

[1] بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص،ص45،46.

[2] بشير عمارة، (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد واقع وآفاق)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006م/2007م.ص69.

[3] يوسف سالي، كوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الافريقية، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، المركز الديمقراطي العربي، 11 أغسطس 2017م، ص 4.

سطرت في وثيقة نيباد مجموعة من المبادئ التي تسير لها هي :

1. الحكم الرشيد كمطلب أساسي للسلم و الأمن و الاستمرارية السياسية و التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. الملكية و القيادة وكذلك المشاركة الواسعة و الفعالة من كل قطاعات المجتمع
3. تعزيز التنمية الإفريقية للموارد و الفوائد لشعوبها.
4. الشراكة بين ومع الشعوب الإفريقية.
5. تعزيز التعاون الإقليمي القاري.
6. تأكيد من أن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية وأهداف التنمية العصرية واهداف التنمية واضحة المنطلقات.[1]

ثالثا :شروط تحقيق مبادرة النيباد:

أ- **توفير السلم والامن في افريقيا** :يعني الامن من منظور النظام العالمي قابلية للدولة والمجتمعات للحفاظ على استقلالها وشخصيتها الوطنية، ومن هذا المنطلق فان السلام والامن شرطان اساسيان لا يمكن بدونها الحديث عن اية تنمية في اي بلد كان فإفريقيا المشبعة بالنزاعات والانقلابات، اضافة الى الفقر والامراض، لا يمكنها مواجهة هذه التحديات دون احلال السلم والامن الافريقية، من اجل ذلك كان يسعى القادة الأفارق المؤسسون لهذه المبادرة الى انشاء اليات وهياكل لضمان السلم والامن في افريقيا، وهو ما تقرر في قمة لوساكا لاتحاد الافريقي بإنشاء هذا الاخير.[2]

ب- **الديموقراطية والحكم الراشد** :تعد الديموقراطية والحكم الراشد من بين العناصر الاساسية التي توفر المناخ الموات لتحقيق التنمية، ولهذا جاء التركيز المبادرة على ضرورة تعهد افريقيا باحترام معايير العالمية للديموقراطية من تعددية سياسية الحزبية والنقابية وتداول على السلطة، من خلال انتخابات عادلة

[1] يوسف سالي، كوثر مبارك، مرجع سبق ذكره ص6.
[2] سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص121.

وشفافة ومنتظمة مع ضمان المشاركة الشعبية بغرض المساهمة في تعزيز الاطار السياسي والادارية للبلدان المشاركة في اطار الشفافية، النزاهة، احترام حقوق الانسان، وتعزيز سيادة القانون.[1]

نجد مما ذكر سابق ان مبادرة النيباد جاءت لانقاض افريقيا من الحروب واعادة بنائها بطريقة صحيحة فهي مبادرة نابعة من الافارقة هدفهم مشترك هو توحيد الدول الافريقية وجعلها تلتحق بعجلة الدول المتقدمة في مختلف المجالات، تسعى لتحقيق اهداف وتلبية الحاجات الضرورية للمجتمع.

في الاخير نجد في الفصل الاول: مدخل نظري لمبادرة النيباد: المتكون من (03) مباحث، المبحث الاول:ملامح عامة عن القارة الافريقية والمبحث الثاني عن ظروف القارة قبل مبادرة النيباد وفي الاخير نجد اسباب قيام مبادرة النيباد ان القارة الافريقية لها ميزة خاصة عن باقي القارات العالم، فهي تعتبر مهد للبشرية، ولها موقع استراتيجي هام، وثروات طبيعية مختلفة، لكنها تعرضت للحروب الدولية والاهلية مما جعلها تعيش في ظروف صعبة في جميع مجالات منها الحرمان، الجوع، الهجرة، التهميش....الخ، لكن بعد مدة من الوقت فكر الافرق بخطة للخروج من هذه الازمات التي تعرضت اليها القارة، والبحث عن الامن والسلم وتلبية الحاجيات الاساسية للمجتمع واخراجه الى عالم التقدم والتطور والابداع.

[1] فؤاد فروج، مرجع سبق ذكره، ص126.

الفصل الثاني:

دور مبادرة النيباد في تفعيل التنمية المستدامة والحكم الراشد في افريقيا

تعتبر التنمية المستدامة قضية مهمة خاصة في الزمن الراهن، على المستوى الوطني كما على مستوى العلاقات الدول، يهتم بها المخططون والاقتصاديون والسياسيون وعلماء الاجتماع، إذ اصبح هذا الشعار المصطلح يحتل مركز الأولوية لدى الدول المختلفة والنامية لاجتياز عالم التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة، ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى (04) اربعة مباحث:

المبحث الأول: التنمية المستدامة في مبادرة النيباد.

المبحث الثاني: الحكم الراشد في مبادرة النيباد.

المبحث الثالث :جهود الجزائر في مبادرة النيباد.

المبحث الأول: التنمية المستدامة في مبادرة النيباد:

نسلط الضوء في هذا المبحث في مفهوم التنمية المستدامة وأهم خصائصها ومبادئها وكذلك أهم المؤشرات وأبعادها، وذكر بعض النظريات التنمية المستدامة، بالإضافة الى بعض المفاهيم المرتبطة بها.....الخ.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

اولا : مفهوم التنمية :

01- مفهوم التنمية لغة: يشتق لفظ التنمية في اللغة العربية من نمى التي تعنى الزيادة والاشارة.[1]

02- أما في اللغة الإنجليزية Developement تعني توسيع، تطوير، أما تعريفها اصطلاحا: اختلف آراء الباحثين في إيجاد تعريف موحد لها.

03- التنمية هي :عملية انتقال بالمجتمعات من حالة مستوى أدى إلى حالة ومستوى أفضل.[2]

04- التنمية هي: عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، تسعى أساسا لرفع مستوى في كافة الجوانب.

05- مفهوم التنمية: برز مفهوم التنمية بداية من في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية احاث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده، وتوسع انتشار سياسات التنمية خصوصا، بعد ان نالت معظم دول العالم الثالث استقلالها، فمنذ بداية الخمسينيات اخذ مفهوم التنمية منحى اخر وتطورت فكرة التنمية، حيث اصبحت مرتبطة بفكرة التقدم الاقتصادي الغربي، واصبح الاهتمام الرئيس لنظريات التنمية معرفة العوامل التي انتجت التقدم في دول الشمال المتقدمة،

---

[1] أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009،م، ص14.

[2] علي خليفة الكوري، (حقيقة التنمية النفطية، حالة أقطار الجزيرة العربية) **مجلة المستقبل العربي**، العدد 27، ماي 1981م، ص34.

وهذا لاستنتاج تجارب الشمال ووسائل النجاح التي استعملت فيها وتطبيقها على الجنوب، بما يحقق انتشالها من وضعية الفقر والتخلف .[1]

ثانيا :مفهوم التنمية المستدامة :

1- التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة تغيرا اجتماعيا موجها من خلال أيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة واعية على المدى الطويل شاملة، ومتكاملة في أبعادها اقتصادية، اجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئة والتكنولوجيا.[2]

2- تعريف هيئة الأمم المتحدة: إن التنمية المستدامة نمط جديد للتنمية التي توفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها، وكان التقرير بعنوان مستقبلنا مشترك.[3]

3- يعرف محمد توفيق صادق التنمية المستدامة: هي عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب التفاعل متبادل بين عديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية.[4]

4- تعرف أيضا : التنمية المستدامة بانها التنمية المتعددة والقابلة للاستمرار، التنمية التي لا تتعارض مع البيئة والتنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهاية لموارد طبيعية.[5]

5- كما عرفها الاقتصادي الشهير روبرت سولو الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام (1989م): بأنها عدم اضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي.[1]

---

[1] عبد القادر اشرف و رحيم حسين واخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية –سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013م،ص38.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية اقتصادية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003م، ص71.

[3] عامر خضير الكبيسي وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، الرياض : دار الجامعة، نايف للنشر،، 2015م، ص15.

[4] إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب، بيروت : مجمع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006م، ص 25.

[5] محمد كنفوش، (الاقتصاد الخفي وإثارة عن التنمية المستدامة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005م/2006م، ص28.

6- كذلك تعريف البنك الدولي للتنمية المستدامة: بأنها تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الغرض التنموي الحالة للأجيال القادمة وذلك بعد ثبات رأس المال الشامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن.[2]

7- تعرفها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحافز دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجات الخاصة.[3]

ثالثا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

يعود الفضل إلى نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحقن، والباحث الهندي أما أمار تاياسن، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج النهائي للأمم المتحدة، فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي: تنمية الاقتصادية اجتماعية اقتصادية فحسب، تجعل الانسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الابعاد البشرية أو لتنمية باعتبارها العنصر المهيمن و تنظر لطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية، كما ان الوزير الأول النرويجي كرو هالمبر و نطلاند لعب دور مهما في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى.[4]

انطلقت التنمية المستدامة من الاعتبارات البيئية لأجل هذا انعقدت عدة مؤتمرات أهمها ما يلي:

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005م، ص205.

[2] زينب صالح الأشوح، (التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري)، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد 12، العدد الثاني، القاهرة، ديسمبر 2004م، ص97.

[3] سهام حرفوش يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، الاطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسا مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 7-8 أفريل 2008م.

[4] مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهوما-أبعادها-مؤشراتها، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، مدينة النصر، ط1، 2007م، ص85.

اولا :

1950م: ترجع جذور التفكير العالمي بأن التدهور البيئي إلى هذه السنة حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول الحالة البيئية العالمية وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.[1]

1968م: إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم، حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المنوط وتأثيراته المستقبلية.[2]

1972م: مؤتمر ستوكهولم STOKHOLM مفهوم التنمية المستدامة، برز أول خلال مؤتمر استكهولم(1972م) حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، تحت عنوان " الانسان والبيئة"، حيث كان الحدث قفز بمسألة البيئة إلى البعد الدولي، وشملت الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء لكن الاتحاد السوفياتي وحلفائه لما يشاركوا فيه، ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان ان الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة تتضمن وثيقة مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات من أجل حماية البيئة والبشرية.[3]

1987م : نشر تقرير برونتلاند عام (1987م) تحت عنوان مستقبلنا المشترك الذي قام بتحديد أولي لمفهوم التنمية، بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاص.[4]

---

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة ي ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007م، ص32.

[2] حسام الدين بن ربيعي،(تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا)، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، شعبة علوم سياسية، تخصص: سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي- 2015م/2016م، ص15.

[3] محمد صالح الشيخ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الاسكندرية : مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية،، ط1، 2002م، ص113.

[4] فاطمة مبارك، (التنمية المستدامة، أصلها ونشاتها)، **مجلة بيئة المدن الالكترونية**، العدد 13، 2016م، ص16.

1992م: قمة الأرض: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (C.N.U.E.D) في عاصمة البرازيل ريو دي جانيرو تحت رئاسة موريس سترونغ هذه القمة جمعت أكثر من (20000) شخص و(1800) منظمة غير حكومية، وأدرج المؤتمر قضايا البيئية والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة تهدف إلى:

- تلبية الحاجات الأساسية، تحسين مستويات المعيشية.[1]

- قمة الألفية 2000م/7/ سبتمبر: قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية أشارت قمة(2000م) التي انعقدت بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك والتي شارك فيها(191) دولة منها (147) ممثلة برؤسائها ورؤساء حكوماتها إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول الأعمال القرن الحادي والعشرون، التي برزت في هذه القمة عدة اهداف منها:

- القضاء على الفقر المدقع- ضمان مستوى تعليمي والتعليم المجاني- تحسين الصحة وحماية الأمومة والطفولة- محاربة مرض فقدان المناعة المكتسبة والأمراض الأخرى.[2]

2002 م: انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا حضر مؤتمر أكثر من (100) رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في مجالات البيئة والتنمية، وقد اعدت خطة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للاستفادة من المتغيرات المتحققة من مؤتمر البيئة والتنمية، وستعجل الخطى وتعزز التعاون الدولي والأخذ بعين الاعتبار لمبادئ ريو بشان البيئة والتنمية.[3]

---

[1] يحي مسعودي، (إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة ي العالم الثالث-دراسة حالة الجزائر) - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008م/2009م، ص15.

[2] سايح بوزيد، (دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية بالدولة العربية حالة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2012م/2013،م ص 73.

[3] منشورات الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوها نزبرغ، نيويورك 26 أوت/4سبتمبر 2002،م ص 9.

2007م: خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر (2007م) انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا، وبموجب تمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئة الخطيرة، أهمها ارتفاع درجة الحرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.[1]

2010م: انعقاد قمة المناخ بكوبنهاغن بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية إن حالة البيئة في العالم، ما زالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وابرام العديد من الاتفاقيات وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبيل تحقيق التنمية عالمية مستدامة تراعي جوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية.[2]

مما سبق ذكره نجد ان : التنمية المستدامة هي :تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع سواء كانت طويلة المدى او قصيرة المدى، مع حرص على حقوق الاجيال القادمة.

المطلب الثاني :مبادئ التنمية المستدامة واهدافها:

اولا :مبادئ التنمية المستدامة :

تتمثل أهم المبادئ التي تبناها التنمية المستدامة :

1. مراعاة المساواة وحقوق الأجيال، وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي و الاجتماعي.
2. تنمية طويلة مدى، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة.
3. التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقر، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.

[1] حسان الدين بن الطيب ربيعي، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] يحي مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

4. التنمية المستدامة هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب، وتبحث عن كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العالمي والتنمية الاقتصادية.

5. عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها.

6. استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره وبالتالي إجراء ....والتجديد والصيانة للموارد.[1]

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة:

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في مدى تقدم الدول والمؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية أهمها:

1. المؤشرات الاجتماعية: تتمثل فيما يلي:

– مكافحة الفقر، ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

– حماية صحة الانسان وتعزيزها، ويتم قياسها من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة وعدد السكان الذي لا يحصلون على المياه والخدمات الصحية.

– معدل التعليم والوعي العام والتدريب، ويقاس من خلال معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، والنسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.[2]

2. المؤشرات التكنولوجية: إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة

[1] ريمة خلوطة، سلمى قطاف، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 07-08 أفريل 2008م.

[2] سلمان حسين الحجي، مؤشرات التنمية، الجامعة العربية المفتوحة مقال نشر على الموقع www.aouuall.com نشر بتاريخ 2008/12/18م.

التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية.[1]

3. المؤشرات الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة، يتكون هذا المؤشر من: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الثابت الإجمالي المحلي وصادرات السلع والخدمات واردات السلع والخدمات، تغير أنماط الاستهلاك يمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما، وكذلك الموارد والآليات المالية ويتم قياسها من خلال رصيد الحساب الجاري منسبة مؤدي من الناتج المحلي الإجمالي، أو من المجموع الدين الخارجي كنسبة مؤدية.[2]

4. المؤشرات البيئية: تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة، تتمثل هذه مؤشرات فيما يلي:

- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ويتم رصد التقدم من خلال: نصيب الفرد من أراضي الزراعية، استخدام الأسمدة.

خامسا: نظريات التنمية المستدامة :

أ- نظرية التحديث :ظهرت النظرية التحديث في التنمية نتيجة حصول عدد كبير من الدول المحتلة على استقلالها، وشرعت هذه الدول في تحقيق التنمية، فقامت الصفوة الوطنية التي ناضلت من اجل الحصول على الاستقلال في العمل على نقل دولها من مرحلة ما قبل الاستقلال الى مرحلة تحقيق

[1] محمد سيد أبو السعود، (الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي)، **مجلة جسر التنمية**، العدد 95، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010م، ص05.

[2] الهام شيلي، (دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية –دراسة ميدانية في مؤسسة المينائية بسكيكدة –) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص :ادارة اعمال استراتيجية، قسم علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه : ادارة الاعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 2013،1م/2014م/ص73

الوعود وتجسيد الشعارات التي اطلقتها هذه الصفوة، وقد تباينت هذه المجتمعات من حيث امتلاكها لراس المال، او المواد الخام او وجود الوفرة السكانية لديها او المساحة الشاسعة.[1]

ب– نظرية التبعية :ظهرة نظرية التبعية كمدرسة فكرية جديدة لها مدخل جديد في دراسة التنمية والتخلف، حيث قدمت اساسا جديدا لتفسير ظاهرة التخلف في الدول النامية، وتم تقديمها بواسطة علماء وباحثين من الدول الاشتراكية والدول النامية، وذلك عكس نظرية التحديث التي قدمها علماء باحثون من الغرب والولايات المتحدة الامريكية، وترى نظرية التبعية بان استمرار اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة يؤدي الى استمرار نمط التبعية كذلك فان حرص الدول المتقدمة على اختراق –تحت اي مسميات –الدول النامية وافشالها يساهم في استمرار نمط التبعية لصالح الدول المتقدمة.[2]

ت– نظرية النظام العالمي :مثل ما نشأت مدرسة التبعية كرد فعل لعدم الرضا عن التفسير الذي تقدمه مدرسة التحديث، فان اتجاه النظام العالمي اعلن عن نفسه كخطوط اكثر تقدما بالنسبة لمدرسة التبعية، ومن ثم تشكل نظرية النظام العالمي موقفا نظريا يتجاوز نظريتي التحديث والتبعية على السواء، وتدور هذه النظرية حول عدة محاور رئيسية ترى من خلالها العلاقة بين الدول النامية والمتقدمة في اطار النظام العالمي من خلال الابعاد التصورية، بمعنى ان النظام العالمي ينقسم الى ثلاثة مجموعات، لكل منها خصائصها المميزة.[3]

سادسا: اهداف التنمية المستدامة وشروطها :

أ– شروط تحقيق التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة شروط نلخصها فيما يلي:

---

[1] مدحت ابو النصر وياسين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] نفس مرجع ، ص75.

[3] نقس مرجع ، ص76

- ✓ الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- ✓ مكافحة التلوث بأنواعه واشكاله المختلفة .
- ✓ ضرورة استحاث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة[1]
- ✓ الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة اجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها .
- ✓ يجب تلبية حاجات الانسان الاساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.
- ✓ اعادة توجيه التكنولوجيا ادارة المخاطر ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار .[2]
- ✓ التعليم والاعلام البيئي حيث ان السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل .
- ✓ حافظة على زيادة معدل النمو.
- ✓ العمل على تحقيق المساوات .
- ✓ الاهتمام بقضايا ذات الاثر العالي .
- ✓ تحسين الكفاءة
- ✓ التمكين والمشاركة والتماسك والتعاون.[3]
- ✓

ب- **اهداف التنمية المستدامة :**

للتنمية المستدامة عدة اهداف نذكر منها :

1- زيادة الدخل الوطني :

[1] محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره ،ص94.

[2] صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، الاردن : دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م،ص263

[3] دوجلاس موسيشت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة :بهاء شاهين القاهرة ،دار الدولية واستثمارات دولية، ط1، 2000م،ص72

تعتبر زيادة الدخل الوطني من اهم اهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة حيث ان الدافع الاساسي الذي يدفع هذه الدول الى احداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، الا ان زيادة الدخل تتوقف على امكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الاموال وكفاءات اكبر كلما امكن تحقيق نسبة اعلى للزيادة في الدخل الوطني.[1]

2- تحقيق نوعية حياة افضل للسكان :

من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على اساس حياة الانسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الاصلاح و التهيئة وتعمل على ان تكون العلاقة في الاخير علاقة تكامل وانسجام،[2] وايضا يعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في ايجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[3]

3- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الانسان، لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة الى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تختلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها، في هذا المجال يجب توفر الشروط التالية:

---

[1] مراد ناصر، (التنمية المستدامة وتحديدها في الجزائر) **مجلة التواصل**، العدد26،جوان 2010م.ص138.

[2] عبد الله جمعان الغامدي، (التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة عن حماية البيئة)، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة**، مجلد:23، العدد01، السعودية، 2009م ص183.،

[3] احمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في مجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، مكتب الجامعي الحديث، ط01، ديسمبر2012م،ص70

- ✓ ان تكون السياسة البيئية ملزمة للجميع بقانون مع وجود عقوبات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.
- ✓ التعليم والاعلام البيئي، حيث ان السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، وعن الاعلام بأهمية البيئة والاضرار المترتبة عن الاساءة اليها.[1]

4- ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمعة:

تسعى التنمية المستدامة لتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم اهداف المجتمع من خلال توعية افراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع ايجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا. وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ مكافحة التلوث بأنواعه واشكاله المختلفة.
- ✓ استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي، ويعمل على تحقيق منو معتدل.
- ✓ تقليل النفايات الصلبة والسائلة لأقصى حد ممكن.
- ✓ زيادة اجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.[2]

المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة في مبادرة النيباد:

لايزال الاقتصاد الافريقي متخلف على الرغم من العديد من البرامج والمخططات والسياسات الاقتصادية، فلقد فشلت النماذج الاقتصادية في تحقيق اهدافها، فالسياسات التنموية التي انتهجتها النظم السياسية الافريقية على اختلاف توجهاتها الايديولوجية فحسب، فضلا عن هذا فمعظم الدول الافريقية تتخبط في نفس المشاكل انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني، ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر، التفاوت في توزيع الموارد، ففي اخر تقرير لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية(2006م) عن اتجاهات الاستثمار الاجنبي في العالم ظلت افريقيا تراوح مكانها بحصة لا تتعدى (10بالمائة) من اجمالي استثمارات العالم المباشرة لعام (2005م) والمقدرة ب(260)مليار

[1] سعد طه علام، التنمية والدولة، القاهرة : دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004م، ص98.

[2] محمد غنيم عثمان ، ماجدة احمد ابو زنط التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ،عمان: دار الحفاء للنشر والتوزيع 2007م ، ص26

دولار، ولهذا ان معظم الدول البلدان الافريفية تعاني من بنيتها الاساسية الازمة للتنمية، وضعف الهياكل القاعدية والبنى التحتية، حيث يشهد نمو الناتج المحلي تباطئ (2009م)،خاصة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولاختصار فانه لن يكون هناك لازمة التنمية في افريقيا دون الاخذ بعين الاعتبار الاثار المترتبة عن ثلاثة عوامل رئسية:*الاستثمار والتبعية الخارجية *-*العولمة المعاصرة *-دور النخبة الحاكمة في افريقيا .[1]

المطلب الرابع: تاثير مبادرة النيباد على واقع التنمية المستدامة:

بعد الركود الذي عرفته الاقتصاديات الافريقية لاكثر من عقدين، لكن مع منتصف التسعينات بدات تظهر على الاقتصاديات تحولات تحسن الاداء الاقتصادي لمجموعة من الدول وتسارع معدل النمو الاقتصادي في تقرير مؤشرات التنمية في افريقيا (2007م) سجلت على مدى السنوات العشر الاخيرة معدل النمو بلغ متوسطه(5.4بالمائة) سنويا كما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي (2002م-2007م)بلغ(3بالمائة) واشار تقرير مؤشرات التنمية في افريقيا لعام(2007م) ان الصادرات زادت من احدى عشر نقطة مئوية في المتوسط بين عامي (2003م-2006م)وبغية ضمان الامن الغذائي للقارة التقت مبادرة النيباد والتحالف من اجل الثورة الخضراء في افريقيا في 5اكتوبر(2009م) لمزيد من المناقشات من اجل وضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم لتعزيز العمل المشترك من اجل تحقيق الامن الغذائي في افريقيا، كما يتلقى البرنامج دعما قويا من مرفق البيئة العالمية او الوكالة الامريكية للتنمية ومنظمة التغذية الزراعية، و كمثال على ذلك تلقى برنامج التغذية المدرسية في غانا معونة من حكومة هولندا ب(40) مليون يورو.[2]

التنمية المستدامة من التعاريف السابقة هي: التي تحافظ على الاجيال القادمة، فهي لا تشمل المجال الاقتصادي فقط، بل تشمل جميع المجالات السياسية، البيئية، الاجتماعية، التكنولوجية، الصحية، فهي تسعى للتغيير من اجل تلبية حاجيات المجتمع الضرورية.

[1] امينة فلاح، مرجع سبق ذكره،ص131.

[2] نفس مرجع ،ص138.

للتنمية عدة مبادئ منها: المشاركة والتعاون العدالة.....الخ.، ولها ايضا عدة خصائص منها تنمية طويلة المدى، مراعات حقوق الاجيال القادمة، وكذلك نجد ابعادها التي تشمل جميع مجالات، بالإضافة الى اهدافها التي تسعى لتحقيقها وهي القضاء على الفقر .فالتنمية تجمع جميع المجالات من اجل تحسين ظروف معيشية ومطالبة باستمرارية وحفاظ على حاجات الجيل القادم.

المبحث الثاني : الحكم الراشد في مبادرة النيباد:

يعد مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي انتشر تداولها في الآونة الاخيرة بين الاوساط العلمية والمنظمات العلمية والدولية، من خلال هذا البحث نتطرق الى تعريف الحكم الراشد واهم عناصره وابعاده، وكذلك معايير قياس الحكم الراشد.....الخ.

المطلب الاول :مفهوم الحكم الراشد

اولا: تعريف الحكم: يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة.[1]

ثانيا: تعريف الحكم الراشد: يعرفه الاستاذ جواد الحمد بانه: نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الامة، والذي يعتبر السلطة والقيادة وظيفة في خدمة العامة، ويتخذ منها منصة لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات الشعوب وحاجاتها، وسياساتها بالعدل والمساواة، وان يتصف بالاستمرار بشرعية شعبية اساسها الانتخاب الشعبي النزيه وعام.[2]

---

[1] فريد ابرادشة(الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية)،رسالة مقدمة شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسات والاداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 جوان 2014م 2015م ،ص24.

[2] جواد الحمد، الحكم الراشد، صحيفة العرب اليوم، 2012/05/21م،ص7

ثالثا : تعريف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم الراشد: صرح الرئيس الجزائري قائلا: لا يمكن اقامة الحكم الراشد دون دولة القانون، ودون ديموقراطية حقيقية، دون تعددية حزبية، كما لا يمكن ان يقوم حكم الراشد اطلاقا دون رقابة شعبية.[1]

رابعا: تعريف مصطفى كامل السيد: يرى ان الحكم الراشد لا يقتصر مضمونه على مسعى الاداري الفني الذي طرحه البنك الدولي بل هو بالأساس عملية سياسية تتعلق بأسلوب صنع القرار مستندا في ذلك على انه اذا كانت القرارات لا تتخذ على نحو رشيد على اعلى المستويات، فلن تجدي اية تنظيمات ادارية في تجنب اثارها السلبية .[2]

خامسا :تعريف وبراند للحكم الراشد : يرى انه مجموعة مختلفة الطرق و الاساليب التي يقوم بها الافراد والمؤسسات العمومية بتسيير اعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة، كما يندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والانظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على اساسها يكون الشعب وهذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقيه لخدمة مصالحها العامة .[3]

سادسا: التعريف المقدم من طرف برنامج الامم المتحدة الانمائي1997م: يمكن اعتبار الحكم الجيد كممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية من اجل ادارة الشؤون العامة عند كافة المستويات، وهي تشمل الاليات، الاجراءات والمؤسسات التي تدور مصالح المواطنين حولها، ممارسة حقوقهم المشروعة، انه يعبر ايضا عن الفعالية والعدالة، للحكم الجيد ثلاثة ركائز اساسية هي:

- ✓ الحكم الراشد السياسي: يتمثل في عملية صنع قرار وصنع السياسات.
- ✓ الحكم الراشد الاقتصادي : يتضمن عمليات صنع القرار التي تؤثر على الانشطة الاقتصادية للدولة، وما يتعلق بالعدالة، الفقر، نوعية الحياة .

---

[1] الاخضر عزي، غانم جلطي، (قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشداسقاط على تجربة الجزائرية)، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد12، الجزائر : مركز البصيرة، جانفي 2006م،ص13.

[2] نادر فرجاني (رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية) **مجلة المستقبل العربي**، العدد 256، بيروت، 2000م، ص402.

[3] الاخضر عزي، غانم جلطي ،مرجع سبق ذكره،ص18.

- ✓ الحكم الراشد الاداري :يتعلق بنطاق تنفيذ السياسات.[1]

ثامنا :تعريف البنك الدولي للتنمية المستدامة: اسلوب ممارسة السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية، بمعنى :

- ✓ اسلوب او طريقة لممارسة السلطة .
- ✓ الحكم الراشد محدد للتنمية الاقتصادية .
- ✓ الحكم الراشد مكون رئيسي لأية سياسة اقتصادية ناجحة.[2]

الحكم الراشد : هو المستقبل الذي تسعى اليه البلدان جاهدة نحو تشكيل حكومة خالية من الفساد، او هو الاستخدام التكنولوجي الذي يساعد في ادارة الحكم وصولا الى رضا المستفيد. [3]

مما سبق ذكر نجد ان الحكم الرشيد :يعني ممارسة السلطة السياسية وادارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره اقتصادي والاجتماعي .

ثانيا: التطور التاريخي للحكم الراشد واسباب ظهوره:

اولا: التطور التاريخي للحكم الراشد:

ظهر مصطلح الحكم الراشد لأول مرة في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة(1978م) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير، وهناك دراسات تشير الى ان مصطلح الحكم الراشد ظهر سنة (1937م).

---

[1] زبير عياش، اميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى العلمي الدولي حول : اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، ورقلة 25/26/نوفمبر 2013م ص284.

[2] عبد اللطيف عادل، الحكم الراشد المضمون والتطبيق، برنامج الامم المتحدة الانمائي فبراير2013م ص5.

[3] مازن مهدي حبيب العقابي، الحكم الرشيد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الاسلامي، بغداد باب المعظم : دار كلكامش للطباعة 2018م، ص45.

وقد جسد ذلك الكاتب الاقتصادي Roland coase الامريكي في مقالته الشهيرة تحت عنوان the nature of the firm، وقد اعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات واصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية، خاصة في معجم تحليل التنمية ويمكن شرحه بانه *طريقة تسيير سياسة اعمال وشؤون الدولة.* [1]

ثانيا: دوافع واسباب ظهور الحكم الراشد:

أ- الدافع السياسي:

عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منه معظم دول العالم الثالث من شدة وطاة الصراعات الداخلية، وهذا ما ادى الى النمو البيروقراطي والادارة العامة وسيادة نمط الدولة الامنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي.[2]

ب- الدافع الاداري :

التغيير الكبير في ادوار الدولة وما انتج عنه تحولات فكرية وثقافية، ومن فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة وممثل المجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة تنفيذ المشروعات وادارتها وتوزيع الدخل وتقديم الخدمات الى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في ادارة شؤون الدولة والمجتمع ممثلين في القطاع الخاص وشركات متعددة الجنسيات والمجتمع المدني، هؤلاء الشركاء الذين اصبحوا يدعون الى المزيد من فرض الرقابة و الشفافية و المساءلة ويساهمون في وضع السياسات الانمائية للدولة.[3]

ت- الدافع الاقتصادي:

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، مفهوم المعاصر للإدارة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الاهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة الادارة العربية المتحدة 17/18/ديسمبر 2002م،ص3.

[2] مصعب عرباوي، (واقع الحكم الراشد في الدول العربية، دراسة تحليلية في مؤشرات السياسية، الاقتصادية،-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الانظمة السياسية المقارن و الحكومة، جامعة بسكرة، 2015م/2016م/،ص،ص14،15.

[3] شهيناز ورشاني (الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، جامعة بسكرة 2014م-2015م، ص11.

الازمة المالية التي واجهت الدولة وعجزها على تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما ادى ضرورة اشراك القطاع الخاص والمجتمع في عمليات التنمية والانتقال الايديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية، و الارتفاع المديونية الخارجية وانتشار ظاهرة الفساد نتيجة لغياب اليات المحاسبة والمساءلة في تسيير امور الدولة.[1]

ث- الدافع المالي:

السرعة التي تخطو بها عملية العولمة وتمويل التدفقات العمالية والتجارية، وبشكل خاص الخدمات المالية وما افرزته من تغيرات في الاقتصاديات الدولية، عن طريق توطين الشركات على الصعيد الدولي في جهة وفتح الاسواق العالمية وضمان نمو التعاملات من جهة اخرى.[2]

ج- الدافع الاجتماعي:

ضعف مستوى التنمية البشرية وازمة البطالة التي ترهق كاهل المجتمعات النامية، وتفشي ظاهرة الامية خاصة في الوسط النسوي.[3]

المطلب الثاني :مبادئ الحكم الراشد و ابعاده :

للحكم الراشد مبادئ اساسية يقوم عليها، وهي :

اولا :مبادئ الحكم الراشد :

1-1-الشرعية المؤسساتية.

---

[1] عبد الحق حملاوي، (الاليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد –تجربة الجزائر 1999م/2007م/)مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والادارة المحلية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013م،ص27.

[2] ورشاني شهيناز، مرجع سبق ذكره ص12.

[3] نفس مرجع ص13.

2-2- الانتخابات الديموقراطية.

3-3-احترام وتجسيد حقوق الانسان.

4-4-الانفتاح السياسي والشفافية.

5-5-المساواة والعدالة والكفاءة الادارية.

6-6-احترام وتجسيد حقوق الانسان.

ثالثا: ابعاد الحكم الراشد :

2-1- :البعد السياسي :

يعتبر البنية الاولى لتكريس الحكم الراشد، ويقضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة، ويعني هذا ان وصولها وممارستها للحكم قد تم بطريقة تتوافق مع ما تقوم به الارادة الشعبية، بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافية وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس، وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ونزيها ودوريا، وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية وفي ضبط الرقابة على الحكومة التي تأتي على راسها عادة كثرة التيارات السياسية حصولا على ثقة الناس في الانتخابات .[1]

2-3- :البعد الاقتصادي :

لا يجوز اغفال اهمية البعد الاقتصادي للحكم الراشد، حيث يتمثل هذا البعد احد اهم محاور واليات كخطوة اساسية في النظام الديموقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، وانما امتد ليشمل جوانب ومستويات الاداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الازمات، وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من اداء دوره وتحقيق

[1] عبد اللطيف بن نعمون (دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية والتسيير، جامعة مصطفى استنبولي معسكر، 2015م/2016م/ص32

التكامل بين مختلف القطاعات، وهذا يستدعي ويتطلب جهدا واسعا من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الاسواق .[1]

3-4- : البعد الاجتماعي :

من مهام ومسؤوليات الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين، فالمؤسسات الاجتماعية والانسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل ورفع القدرات البشرية، وذلك عبر زيادة المشاركة الفعلية للمواطنين وخلق روح الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية، فالحكم الراشد يهدف الى نشر ثقافة حقوق الانسان وممارسة الحريات، ووضع حد لسياسة التسلط، فالدولة المتطورة هي التي تسعى الى تحقيق رفاهية مجتمعها وذلك مرتبط بخلق مجال لتنظيم مجتمع مدني فعال.[2]

4-5- : البعد الاداري :

يتعلق هذا البعد اساسا بعمل الادارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفية، فترشيد الادارة العامة وتامين استمرارها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يتعمد على الاهتمام بالجهاز الاداري والانظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الادارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق اهدافها، والتركيز على الجهود الشاملة والمرونة في حركة واتخاذ القرارات، وهذا لا يتحقق الا بالإبداع والسعي المتصل بالاهتمام بالمواطنين واعدادهم مهنيا، وتنمية روح المسؤولية والولاء والانتماء وهذا ما جعل المفكر الاقتصادي الفريد مارشال يشير الى ان الادارة الحكومية هي تجسيد متكامل لدولة المؤسساتية، وهي اعظم الممتلكات الانسانية.[3]

رابعا :معايير الحكم الراشد:

---

[1] خيرة بن عبد العزيز، (دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري)،**مجلة المفكر** العدد 08، 2012م ص316.،

[2] كريم حسن، مرجع سبق ذكره،ص99.

[3] حيزية تيتيلة (دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية السياسية –دراسة حالة المملكة المغربية-2010م-2016م،)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والادارة المحلية 2016م/2017م.ص16.

وفق وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الانماء كانون الثاني /يناير 1997م بعنوان :الحكم الراشد لخدمة التنمية البشرية المستدامة، تتحد معايير الحكم الراشد للمؤسسات كالاتي :

01- الرؤية الاستراتيجية :

الرؤية الاستراتيجية حسب مفهوم الحكم الراشد فإنها تتحد بمفهوم بمفهوم التنمية بالشراكة بين المؤسسات الدولة و القطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وافراده من جهة اخرى، والعمل على التنمية البشرية .[1]

02- الشفافية :

استخدمتها الجهات المعنية لمكافحة الفساد عبر العالم، فهي تشير الى اظهار المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة دون الغموض او السرية، حيث تسمح هذه الالية بالكشف عن الاخطاء والقدرة على المعالجة السريعة لها وتقاديها في المستقبل، وكذا توفر شفافية البيانات المتعلقة بالحسابات .[2]

03- الاستجابة :

بمعنى ان يستجيب حكم المؤسسة لجميع مطالب وحاجيات جميع من لهم مصلحة في تلك المؤسسة .[3]

04- التوافق :

---

[1] شعبان فرج (الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر-) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية) كلية الحقوق والعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012م/2013م/ص28.

[2] عماد الشيخ داود، الشفافية مراقبة الفساد، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م،ص104.

[3] زبير عياش، اميرة بن مخلوف، مرجع سبق ذكره ص285

يقصد به التوافق القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة من اجم الصول الى اجتماع واسع حوم الجميع، وان امكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة، ويسعى الحكم الراشد الى تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الاجماع حوم المصالح الافضل .[1]

05- حكم القانون :

وهو ما قد يقتضي تواتر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة فيما يتصل بممارسة الافراد والجماعات والسلطة الحاكمة لصلاحيتهم في كل المجالات، مع كفالة المساوات امام القانون للجميع سواء بالتمتع بفرص الحماية القانونية، او في التعرض للعقاب بمقتضى القوانين السارية، ويعتبر مبدا حكم القانون من الشروط الضرورية لإعمال مبدا المساءلة [2].

06- المساءلة :

تعني طلب من المسؤولين تقديم التوضيحات الازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والاخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وتقبل المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة او الخداع و الغش، كما تتطلب المساءلة وجود حرية المعلومات، واصحاب المصلحة قادرين على تنظيم انفسهم وسيادة القانون.[3]

07- الفعالية والكفاءة :

[1] حيزية تيتيلة، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] كريم حسن، مرجع سبق ذكره، ص38.

[3] ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة : دار الشروق، 2000، ص،ص37، 38.

الفعالية هي الية من اليات الحكم الراشد، وتتضمن القدرة على تنفيذ المشاريع الخدمية عبر ادارات كفوءة وعقلانية وتحافظ على الموارد الطبيعية من الهدر .[1]

او القدرة على تحقيق اهداف مؤسسية او فردية، فهي تتطلب المهارة وحساسية تجاه الامور المحددة والملموسة التي تشغل بال الناس والاستجابة لها، و القدرة على توضيح هذه الهموم ووضع اهداف لمعالجتها وتنفيذ استراتيجيات تؤدي الى تلك الاهداف، وينبغي ان تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي تحقيق افضل استخدام للموارد. [2]

08- المحاسبة : يقصد بها الالية ان يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة او الاقطاع الخاص او مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدا المحاسبة دون استثناء.[3]

مما سبق ذكر عن الحكم الراشد نجد انه حسن التصرف في ادارة الحكم لجهة الشفافية دون تهميش او فرض السيطرة اذ نجد له معايير عديدة منها المساواة، المساءلة، الشفافية، المحاسبة وغيرها، كما نجد له عدة خصائص يسعى الى تطبيقها منها الديموقراطية، والعدالة واحترام حقوق الغير، وتقليص الرشوة والفساد في المجتمعات.

المطلب الثالث :مصادر الحكم الراشد في مبادرة النيباد

تاريخيا ترجع الاشارة الى مفهوم الحكم الراشد في مبادرات التنمية الافريقية الى بداية التسعينات، لقد اعتبرت وثيقة كمبالا لمؤتمر الامن والاستقرار مشيرة الى ضرورة الالتزام بحكم القانون والمشاركة الشعبية في الحكم والشفافية وتداول على السلطة، وعليه فان الدول الافريقية اعتبرت مفهوم الحكم الراشد مفهوم متفق عليه، و له مؤشرات ومعاير متفق عليها، لقد مثلت كل من خطة الماب والتعاهد العالمي جذور ومصادر الحكم الراشد في النيباد، فخطة الماب لم تتعامل مع مفهوم الحكم الراشد على انه مجرد وسيلة متطلب من متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي بل جعلته هدفا تنمويا اساسيا لاحياء القارة، وقامت الخطة بتحديد سمات معينة لأسلوب الحكم الذي تحتاج اليه افريقيا، وهو الذي

---

[1] عبد الكريم سعد محجوب، النظام السياسي الامثل (بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الانسان)، **مجلة السياسة والدولية**،العدد20، الجامعة المستنصرية 2012م، ص، ص335،346

[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي، ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية، 1997م،ص15.

[3] علي محمد امين (اليات الحكم الرشيد في ادارة التنوع الثقافي، دراسة تحليلية مقارنة)، الى مجلس كلية الحوق والعلوم السياسية كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة السليمانية 2014م، ص33.

يتمتع بالشرعية ويحظى برضا ودعم الشعوب الافريقية ويدافع عن المصالح السيادية لها، والقدرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية الاساسية للشعوب الافريقية وفيما يخص معايير الحكم السياسي الرشيد بصفة خاصة اتفقت الدول الافريقية في الاعلان على :

- ✓ تبني قواعد ومعايير الحكم الراشد ومعاييره بصفة خاصة على المستوى الوطني والاقليمي والقاري.
- ✓ التأكيد على استقلال النظام القضائي الذي يضمن عدم اساءة استخدام السلطة والحد من الفساد.
- ✓ وجود جهاز خدمة مدنية تتسم بالكفاءة والفاعلية والخضوع للمساءلة.[1]

اكد الاعلان على قناعة الدول الافريقية بان التنمية افريقيا هي في النهاية مسؤولية الافارقة انفسهم لأن التنمية تبدا بجودة الموارد البشرية، لذلك يجب العمل على تعزيز هذه الموارد من خلال توفير اكبر وافضل تدريب وتعليم ممكن، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من المهارات الرئيسية بالنسبة الى عالم تسوده العولمة.[2]

المطلب الرابع : تاثير النيباد على واقع الحكم الراشد :

بالرغم من الصور القائمة التي يعرفها واقع الديموقراطي في القارة الا ان القارة استطاعت تحقيق قفزات نوعية في التعامل مع التحديات الديموقراطية، من حيث فتحها لمساحة اوسع للديموقراطية من خلال التعددية الحزبية، طلب تعزيز المساءلة والشفافية، ويعود الفضل الى هذا التقدم الى الجهود الاقليمية في هذا المجال، خاصة لمبادرة النيباد التي تعمل جاهدة لاضفاء الطابع المؤسسي على الديموقراطية في القارة والنهوض بمبادئ الحكم الراشد، كما قامت ببناء علاقات مع مؤسسات الامم المتحدة، فبرنامج الامم المتحدة الانمائي لممارسة الحكم الراشد قدم الدعم للحكم في افريقيا من خلال ثلاثة مجالات رئيسية *-تعزيز مشاركة واشراك المجتمع المدني في شؤون العامة*- تعزيز القدرات،

[1] امينة فلاح ،مرجع سبق ذكره ،ص،ص،81،82

[2] احمد بطاطاش مرجع سبق ذكره ،ص193.

سرعة الاستجابة وفعالية في الدولة *-التاكيد من ان السياسات الوطنية و المؤسسات تقوم على مبادئ الديموقراطية و المساوات بين الجنسين.[1]

المبحث الثالث : جهود الجزائر في مبادرة النيباد :

المطلب الاول :اسس السياسة الخارجية الجزائرية في مبادرة النيباد:

أ- منذ ان سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها الى الساحة الافريقية بقوة وبشكل مفاجئ، من خلال قمة (35)، لمنظمة الوحدة الافريقية ورئاسيتها لها زاد اهتمامها بالقضايا الافريقية، خاصة وان مشكل الجزائر هي جزء من مشاكل افريقيا، حيث بادرت الجزائر ببعث دورها في افريقيا من جديد والسعي للهيمنة على الفضاء الافريقي، وذلك من خلال مشاركتها :

01- انطلاقا من قمة الجزائر عام(1999م) وبعد ان حدد القادة الافارقة التحديات التي تعترض التنمية في افريقيا، اغتنموا حضور ممثل عن الاتحاد الافريقي ليرفعوا دعوة بعقد قمة افريقية اوروبية، هذه الدعوة لقيت اهتمام البرتغال التي كانت تراس الاتحاد الاوروبي، حيث قدمت مبادرة بعقد قمة افريقية اوروبية بدعم من اطراف اوروبية مهتمة بالشأن الافريقي، حيث عقدت هذه القمة يومي(03و04) افريل (2000م) بالقاهرة هدفها هو :تنمية القارة الافريقية والسعي لإرساء قواعد دولة قانون وقواعد ديموقراطية.[2]

02- اول مبادرة لدور الجزائر من خلال مبادرة النيباد، اجتماع ابوجا في اكتوبر (2000م) تبلورت المبادرة بتوحيد ثلاث مبادرات هي: المبادرة الاولى التي عرفت باسم برنامج الالفية الجديدة لانعاش افريقيا، وقد تبنى هذه المبادرة كل من رئيس جنوب افريقيا تابومبيكي مع الرئيس النيجيري اوباسانجو والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وتم الكشف النقاب عنها في مؤتمر دافوس بسويسرا يناير(2001م) اما المبادرة الثانية فأعدت بواسطة الرئيس السينغالي عبد الله واد، واطلق عليها مخطط

[1] امينة فلاح ،مرجع سبق ذكره ،ص134.

[2] كلتومة اورنيد (دور الجزائر في البيئة الاقليمية والدولية -1999م-2014م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات دولية، جامعة مولاى الطاهر بسعيدة، 2017م/2018م،، ص ص71،72 .

اوميغا التي اعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الافريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي (2001م) حيث تركزت هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية وتحديث القطاعات المختلفة التي من شانها احداث تنمية شاملة، حيث تقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها افريقيا الى شركائها الدوليين وتعبر عن موقف موحد تجاه القضايا الملحة، وتم ضم مصر والسينغال الى لجنة التسيير التي تضم دول الثلاث، المبادرة التي عرفت بالتعاهد لانعاش افريقيا، حيث صاغتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في اكتوبر (2001م) هي مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا المعرفة باختصار النيباد. [1]

المطلب الثاني :دور الجزائر في قارة الافريقية:

لقد كان الشغل الشاغل للرئيس بوتفليقة منذ توليه رئاسة الجمهورية في الجزائر، وهو وزير الخارجية سابق في عهد بن بلة وبومدين، يعد بوتفليقة في بدايته الممثل الوحيد للسياسة الخارجية الجزائرية، نظمت الجزائر قمة المنظمة الوحدة الافريقية في منتصف (1999م)، اصبح بوتفليقة على اثرها احد المحركين البارزين للشراكة الجديدة لتنمية سعى لاحياد دور الجزائر الريادي في افريقيا يعزي لعدة اسباب :

اولا- الاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تواجه تعانيها افريقيا .

ثانيا-اقناع الدول الافريقية بالتعاون لمكافحة الارهاب.

ثالثا-العناية بالجانب التنموي من خلال دورها المحوري في تأسيس مبادرة النيباد.[2]

كما حرصت الجزائر دائما على الامن والاستقرار في افريقيا من خلال علاقتها في حل الصرعات والعمل على مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، وفي هذا السياق عملت الجزائر في تجسيد مشاريع اقتصادية كبرى، وذلك من اجل بلوغ اهداف الالفية للتنمية على المستوى الوطني والقاري والدولي، وقد اهل الموقع الجيو استراتيجي الذي تحتله في

[1] ابو الحسن سوسن، قمة الاتحاد الافريقي تؤكد على اعلان سيرت –اليوم الالتزام بالحكم الراشد، الشرق الاوسط، 05جويلية 2005م ا نظرالموقع . https//. www gool dz.

[2] سمير قط(السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا :التطورات والمحددات)،**مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الاول**، جامعة محمد خيضر الجزائر، المركز الديموقراطي العربي، 2017م، ص20.،

منطقة افريقيا مما خلق فرص التنمية على المستوى القارة، من اجل التوصل الى اشراك افريقيا في المشاريع الدولية الكبرى، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في احداث التكامل الاقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر –لاغوس–النيجر–) مرفوقا بمشروع انبوب الغاز من نيجيريا الى اوروبا مرورا بالجزائر والنيجر، بالإضافة ال امكانية تطوير مشاريع انتاج الطاقة الشمسية وغيرها.[1]

ونفذت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع الالياف البصرية الرابط بين (الجزائر –ابوجا) ويجري العمل حاليا على توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائر الى الحدود النيجيرية جانب خط اخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا بالزندار بالنيجر مع الاشارة الى توسعة اخرى لهذه الشبكة تمت برمجتها من اجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية الى غاية منطقة غاو بمالي، وكذلك خط السكة الحديدية الذي يربط جوهانسبورغ (جنوب افريقيا) وجيبوتي[2]، و سيدعم الجزء الجزائري من هذه الشبكة عبر خط جديد طوله(750كلم) من الالياف البصرية، يمتد على خط طول تحويل المياه بين عين صالح وتمنراست الذي تم تدشينه مؤخرا، حيث الشبكة الجزائرية حسب المقاييس الدولية، وحرصت الجزائر دوما على تبني طرحا افريقيا يعتمد على تبني استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال ادراك اهمية مساعدة القارة من اجل ترقية منشاتها القاعدية، ومشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها، كما استطاعت الجزائر ان تجعل القارة من خلال النيباد شريكا مهما وقطبا جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي، وصارت افريقيا تشارك باستمرار في قسم المجموعة الصناعية الكبرى الثمانية، لطرح انشغالاتها ومطالبها، و رافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من اجل النييباد واسسها واهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة،[3] كما عرض الوزير الاول الجزائري عبد المالك سلال، خلال مشاركته في القمة العادية(ال20) للاتحاد الافريقي باديس ابابا، حيث وضع المشرعين (الطريق و الالياف البصرية) تحت تكفل الجزائر في اطار اللجنة رفيعة المستوى، للمبادرة الرئاسية للنيباد

[1] النيباد احد اهم الرهانات، وكالة الانباء الجزائرية، انضر الموقع التالي: .http://www.dazairess.com./aps/254815/15/04/2019

[2] فؤاد فروج، مرجع سبق ذكره، ص129.

[3] فؤاد فروج، مرجع سبق ذكره، ص، ص129، 130

حول النشأت، مشيرا الى انه ممول كليا من طرف الدولة الجزائرية [1]،اذ حققت الجزائر نتائج ايجابية في مجال الوقاية من النزاعات، وذلك بفضل مصداقياتها وتجربتها المعتمدة على مبدا الحوار وخيار الحل الدبلوماسي، مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تنخر هيكل القارة، وتمضي الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الافريقي في استحداث واليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة السمراء، لاسيما امام التداعيات السلبية للازمة الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم، عضوا هاما في اجهزتها الاساسية [2].

المطلب الثالث: اهداف الجزائر في مبادرة النيباد:

01- ايمان الجزائر بضرورة دعم الوحدة الافريقية .

02- الجزائر دولة مؤسسة وفاعلة في الاتحاد الافريقي و النيباد.

03- الدور الفعال للجزائر في المحافل الدولية لصالح قضايا ومشاكل التنمية في افريقيا .

04- تأييد الرؤية المشتركة الواردة بالتعزيز المشترك لمفوضية الاتحاد الافريقي وسكرتارية النيباد.

05- التأكيد على ان النيباد تمثل رؤية افريقيا وفلسفتها، نحو تحقيق التنمية في القارة .

06- انشاء هيئة النيباد للتخطيط والتنسيق مع تكليف وحدة التنسيق، وضع خريطة طريق .

07- التأكيد على دور لجنة التنفيذ في القيادة والتوجيه السياسي التي تضم الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الاعضاء بلجنة التنفيذ بتشكيلها الحالي.

08- دعوة حكومة جنوب افريقيا لإبرام اتفاقية مقر مع الاتحاد الافريقي لاستضافة هيئة النيباد.

09- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

10- التسوية السلمية للنزاعات.

11- تخفيض عبء الديون.[3]

---

[1] فؤاد فروج، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] فؤااد فروج، مرجع سبق ذكره، ص130.

[3] فؤاد فروج، مرجع سبق ذكره،ص128.

يمكن القول ان للجزائر دور كبير في القارة الافريقية، فهي تسعى الى اخراجها من قوقة التخلف والتهميش والحرمان الى التطور التكنولوجيا كما تدافع عن القارة ضد اي تدخل اجنبي ومساس بسيادتها او حدودها.

كخاتمة للفصل الثاني :مضمون مبادرة النيباد: الذي تطرقنا فيه الى اربعة مباحث المبحث الاول نسلط ضوء فيه على التنمية المستدامة والمبحث الثاني على الحكم الراشد، اما الثالث فيه العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الراشد، وفي الاخير نجد جهود الجزائر في مبادرة النيباد،لا تستطيع اي دولة مهما كانت قوتها ان تتجاوز كل الصعوبات التي تواجهها، اذ لابد لها من الانخراط في شروط اساسية من اجل بناء دولتها والدفاع عنها بالديموقراطية والحكم الراشد والتنمية المستدامة التي تشمل جميع الميادين سواء كانت سياسية الاقتصادية او اجتماعية تستطيع الوصول الى تقدم وازدهار، فالتخطيط واتباع قوانين ومشاركة الجماهير في الحياة السياسية تستطيع الدول بناء نفسها دون ان تتعرض لازمات خانقة تجعلها تقع في حروب اهلية وصراعات دائمة.

الفصل الثالث:

مستقبل مبادرة النيباد في القارة الافريقية

برغم من امتلاك القارة الافريقية لمقومات النمو والتنمية الاقتصادية، الا ان هناك كثير من الصعوبات التي تعترض طريق التنمية وتمنعها من الوصول الى تحقيق اهداف المطلوبة، هذا ما سنتطرق اليه في المباحث الثلاثة حيث تناولنا في المبحث الاول تحديات الداخلية التي تواجه مبادرة النيباد، اما المبحث الثاني نتطرق فيه الى التحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد، و في الاخير نجد المبحث الثالث بعنوان انجازات مبادرة النيباد.

المبحث الاول :التحديات الداخلية التي تواجه مبادرة النيباد:

إن الاوضاع التي تعيشها القارة الافريقية في الوقت الحاضر لا تساعد على في الاستفادة من مواردها الوفيرة فهناك حروب وصراعات التي تعيق استقرار العديد من المجتمعات دولها، سواء كانت بين الدول او اهلية.

المطلب الاول :المعوقات البشرية :

إن الكثافة السكانية المتزايدة في القارة الافريقية دون أي برامج فاعلة لتنظيمها والسيطرة عليها، هي من اهم هذه العوائق البشرية التي تعيق التنمية بصفة عامة، وهذا شان معظم الدول المتخلفة و النامية، علما بان هذه الزيادة السكانية الكبيرة يرافقها في كثير من الدول الافريقية تدني في الرعاية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية، مما ترتب عليه انتشار الامراض والاوبئة في العديد من اقاليم القارة، وعجز هذه الدول على مقاومتها وتفادي شرورها واخطارها، كما ان انتشار الجهل وتزايد نسبة الامية خاصة في معظم الدول جنوب الصحراء زاد من عرقلة عمليات التنمية في القارة، فالاستغلال المفرط في قطع الغابات مثلا واتباع اسلوب الزراعة الدائمة غير منتظمة والرعي الجائر والحرائق، كل ذلك ساهم بشكل ملحوظ في ازدياد نسبة التصحر وانخفاض انتاجية التربة، كل هذه العوامل هي من صنع البشر ادت الى تدهور البيئة الافريقية، و تعد القارة الافريقية من افقر قارات العالم واقلها تطورا والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الديموغرافية التي تؤكد ذلك،وخريطة توضح بعض المؤشرات الاقتصادية في افريقيا.

الخريطة رقم (04) : خريطة توضح بعض المؤشرات الإقتصادية لقارة إفريقيا.

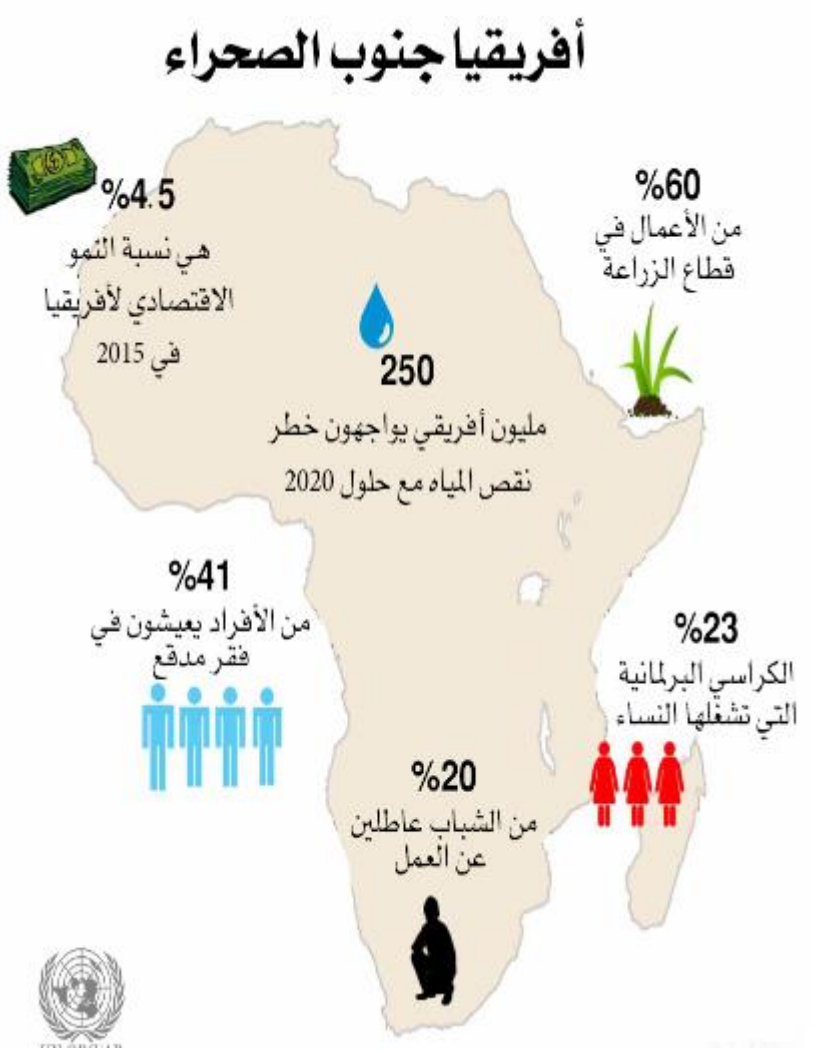

المصدر :https://www.google.com/search?q= افريقيا جنوب الصحراء.

الجدول رقم 01يوضح بعض المؤشرات السكانية لقارة العالم:

القارة	النمو%	مواليد%	وفيات%	امد الحياة (السنة)	وفيات الاطفال اقل من 05سنوات	صغار السن اقل من 15سنة%	كبار السن اكثر من 60سنة%	نسبة التحضر
افريقيا	3.2	37	14	51	138	43	4	38
اسيا	1.3	21	8	67	71	30	9	37
اوروبا	0.2	9	12	74	12	17	20	75
استراليا	1.2	17	8	74	33	25	13	70
امريكا شمالية	0.9	13	8	78	8	21	16	77
امريكا جنوبية	1.4	21	6	40	40	32	8	75
العالم	1.2	21	9	66	79	30	10	47

المصدر: منصور محمد الكيخيا، (المتغيرات السكانية والتنمية، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، **مجلة الدراسات العليا، اكاديمية الدراسات العليا**، القاهرة :مجموعة النيل العربية، 21-2014/11/22م،ص296.

من خلال المؤشرات السكانية السابقة يتضح لنا ان قارة الإفريقية هي من القارات اقل تطورا، حيث تمتاز بارتفاع معدلات ولادات ووفيات، وهذه المؤشرات تنعكس بصورة واضحة على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودرجة التطور ومستوى المعيشية لسكان القارة، ومن امثلة الصراعات الداخلية سواء كانت داخل الدولة الواحدة او بين الدول الافريقية ما يحدث الان (2009م) داخل الصومال واثيوبيا واريتيريا وموريتانيا وكذلك توجد خلافات بين القبائل، وامتصاص خيرات القارة، ولقد شهدت القارة في منتصف التسعينيات ما يقارب من (50%) من عدد

صراعات الموجودة في العالم، وفي عامي 1998م/1999م وصل عدد الصراعات الداخلية الى (25) صراعا، كان من نتائجها وفاة ما بين 02-04-ملايين قتيل .ونتيجة لهذه الظروف فان القارة تتميز بالعجز واضح في الامكانيات الداخلية، ومن الامراض المنتشرة في القارة بشكل كبير ومخيف مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) الذي يمثل احد اهم اسباب الوفيات في القارة، مما يعيق من عمليات التنمية، وذلك لان الاصابات المرضية تاتي الى اكثر الفئات مساهمة في النشاط الاقتصادي، وهي فئة مساهمة في النشاط الاقتصادي،[1] وزادت نسبة السكان العاملين الذين يعيشون باقل من(1.25دولار في اليوم من نسبة(58%)الى(64%) فيما بين عامي (2008م/2009م) مما يؤدي الى فشل في تحقيق نمو الاقتصادي .[2]

كما نجد البطالة بين شباب افريقيا عند معدلها المرتفع الذي بلغ في العقد الاخير وهو زهاء(18%) ولايزال الشبان يواجهون عقبات عسيرة، ومثال على ذلك جنوب افريقيا فقدت الاف الوظائف لما ساد الركود اقتصادها في عام (2009م)، ولم ينتعش في عام (2010م) بسبب تواضع وتيرة نموه.

اضافة الى المجال الصحي الذي يعاني فيه الفئات الضعيفة في افريقيا ونتيجة لذلك يعاني نظام الرعاية الصحية الاولية من عدة اوجه نقص، ولا يزال الايدز يمثل اولوية هامة في افريقيا، رغم تراجع عدد الاصابات الجديدة من(2.3مليون/1.9مليون) بين سنة (2001م/2008م) فان افريقيا جنوب الصحراء لاتزال اكثر منطقة معرضة لهذا المرض، حيث تمثل النسبة فيها(71%) من جميع الاصابات الجديدة بالفيروس في عام (2008م)، وصل العدد الاجمالي للاشخاص المصابين بهذا الفيروس (22.5مليون نسمة) سنة(2009م).[3]

---

[1] الصادق محمود عبد الصادق ، (مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في افريقيا نظرة جغرافية)، **مجلة الجامعة، الاسمرية**، العدد21، السنة11،ص380

[2] اللجنة اقتصادية لإفريقيا استعراض الاحوال الاقتصادية والاجتماعية، في افريقيا لعام 2010م، تقرير مقدم لاجتماع لجنة خبراء الاجتماعية السنوية المشتركة الرابعة المنعقدة بأديس بابا في الفترة من 27/24مارس 2011،ص10.

[3] اللجنة اقتصادية لإفريقيا، مرجع، سبق ذكره ،ص6.

وفي اخير نجد التحديات الثقافية فان هناك حوالي (46مليون) من الاطفال في سن الدراسة الابتدائية ولم يلتحقوا بمدارسهم في افريقيا جنوب الصحراء وفقا للاحصائيات منظمة اليونيسيف، لاتزال معدلات اتمام التعليم بالمدارس الابتدائية عند زهاء نسبة (60%) في معظم البلدان.[1]

المطلب الثاني: المعوقات البيئية:

تقع معظم اراضي القارة الافريقية في المنطقة الحارة وبالتالي فان المناخ يتصف بارتفاع درجات الحرارة في معظم اراضيها، مما يزيد من نسبة التبخر، خاصة في نصفها الشمالي، والدي يعتبر اكثر تطرفا وجفافا من النصف الجنوبي، ونتيجة لتلك الظروف كانت الصحراء والجفاف من العوائق المناخية الرئيسية لعمليات التنمية، نتيجة لارتفاع درجات الحرارة والجفاف وقلة الامطار و الغطاء النباتي والتربة الصالحة للزراعة، ومن الامثلة على التدهور البيئي والتغير المناخي انتشار التصحر في العديد من البلدان الافريقية ففي السودان مثلا تبين ان متوسط تقدم الصحراء الى الجنوب يبلغ حوالي(09كلم)سنويا، فهناك اكثر من (80%) من اراضي القارة الجافة تواجه التصحر الحاد والمتوسط بشكل كبير، وفي الواقع ان كل الازمات الاقتصادية والاجتماعية ستزداد تفاقما اذا استمر اهمال البعد البيئي، ولن يتحقق أي نجاح في عمليات التنمية المستدامة في ظل تجاهل الاعتبارات البيئية، وعدم مقاومة الظروف المناخية المتمثلة في عمليات التعرية والجرف للتربة وازدياد نسبة التصحر، وعدم توفر كل احتياجات عمليات التنمية بشكل يتلاءم مع بيئة وطبيعة القارة الافريقية.[2]

المطلب الثالث: المعوقات السياسية:

نتيجة لإرتفاع درجات الحرارة والجفاف وقلة الامطار والغطاء النباتي والتربة الصالحة للزراعة، ومن الامثلة على التدهور البيئي و التغير المناخي انتشار التصحر في العديد من البلدان الافريقية ففي السودان مثلا تبين ان متوسط.

إن السبب الرئيسي الذي ادى الى تغييب عنصر التنمية المستدامة في القارة راجع الى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلا من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فتحقيق غرض الوصول الى السلطة نفذت العديد

[1] اللجنة اقتصادية لإفريقيا، مرجع سبق ذكره ،ص،ص،3،7،12،

[2] الصادق محمود عبد الصادق،،مرجع سبق ذكره، ص، ص379، 378.

من الاساليب من بينها التمرد /العصيان المدني/ الحروب الاهلية/ الانقلابات العسكرية/،وهذه الاخيرة تعد من سمات القارة الافريقية، حيث كانت تتم الاطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب، النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من اوغندا في ديسمبر (1999م) وغينيا بيساو (2003م) ومصر(2012م) ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الاجهزة السياسية داخل الدول الافريقية، وبالعودة الى انقلاب اوت (2008م) في موريتانيا، نلاحظ انه كان عكس الانقلابات السابقة التي شهدتها البلاد، لأن دلالة الانقلاب ومضمونه تنضوي على اشكالية عميقة، وهذا ما اثر سلبا على تردي السياسات الاقتصادية في موريتانيا، وبالتالي تنامي الفقر، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الى حوالي (42%) في السنوات الاخيرة، كما يمكن ارجاع سبب غياب التنمية الاقتصادية في افريقيا الى غياب احزاب السياسية فعلية، وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى طبيعة الانظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الافريقية، حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديموقراطية في نفس الوقت، بل حصرت الدولة في الرئيس وحاشيته و المستفيدين منه، فلغرض الابقاء على السلطة ثم تبني حيلة تعديل الدستور للاستمرار في الحكم، اضافة الى تزوير الانتخابات وتعديل النظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنخب .[1]

المطلب الرابع :المعيقات الاقتصادية :

يأتي في مقدمة المعوقات الاقتصادية للتكامل بين الدول الافريقية، عدم ملاءمة نموذج التكامل المتبع، فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاكلة النموذج الاوروبي المستند الى قاعدة *دعه يعمل دعه يمر * والتركيز غير محدود على تحرير التجارة الاقليمية، فحين ان النموذج مناسبا للبلدان الصناعية، فإنه يسبب العديد من المشكلات للتجمعات الاقتصادية الاقليمية للدول النامية، حيث لا اعتماد ولا تعاون بين الدول في ظل الحواجز الكبيرة في مجال النقل و الاتصالات، وفي ظل الاختلافات الواضحة بين الدول الافريقية في مستوى التنمية وتشابه الهياكل الانتاج في الدول الافريقية، والتي تكاد تنحصر في انتاج السلع الاولية، وهو ما يؤدي الى التنافس

حفيظة طالب، التنمية الاقتصادية في افريقيا :الفرص والقيود، **قراءات، افريقية2018/03/22**،انظر الموقع : www kiraatafrican.cor 2017/03/26م.

والاستقطاب بينها، ويعد فقر البنى التحتية الاساسية كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، عقبات اقتصادية اضافية تؤدي الى تكاليف اضافية تضعف حجم التجارة، ومن العوامل الاخرى قلة عدد المشروعات الخاصة وصغر حجمها والافتقار الى التكامل بينها، حيث تتسم بالتنافسية بين المنتوجات بلدان الافريقية التي يتخصص معظمها في المواد الاولية.

كما تعرضت القارة الافريقية الى الازمات المالية والعالمية يتضح من اخر الاسقاطات الي اجرتها ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ان الاداء الاقتصادي لإفريقيا قد تدهور في عام (2008م)، وان الازمة قلصت النمو في عام (2009م) في جميع انحاء المنطقة[1].

مما ذكر سابقا نستنتج ان مبادرة النيباد واجهت تحديات صعبة في القارة الافريقية في مختلف المجالات السياسية او الاقتصادية اوالاجتماعية والبيئية مما صعب عليها العمل لتنميتها وتطويرها واخراجها من قوقعة التخلف والتهميش والفقر.....الخ.

المبحث الثاني :التحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد:

نتطرق في هذا المبحث الى اهم التحديات التي واجهت مبادرة النيباد من اهمها التدخلات الدولية في القارة الافريقية هذا ما سنتطرق اليه في المطالب التالية :

المطلب الاول : التدخل الامريكي :

منذ عام (1990م) تم اسدال الستار على المشهد الاخير من العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية، حيث تم الاعلان عن نهاية الحرب الباردة وولادة المشهد العالمي الجديد، اخذت الولايات المتحدة الامريكية تبدي اهتماما كبيرا بما يجري في افريقيا، خاصة بعد احداث 11سبتمبر(2001م)، واصبحت القارة الافريقية تمثل اهمية جيوسياسية واولوية عالمية للإدارة الامريكية، تعمل الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق استراتيجيتها، على رسم سياسة

[1] محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الاقليمي في افريقيا ....قراءة، في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، **قراءات افريقية**، 2017/03/26م، انظر، الرابط: www kiraatfricana.com. ، على الساعة2019/05/10م25:.11

خارجية في القارة الافريقية تقوم اساسا على دعم وتعزيز الديموقراطية وحقوق الانسان، تبرز السلوك الامريكي ان ثمة توجهات سياسية غير معلنة تتبعها الولايات المتحدة الامريكية في افريقيا التنافس الامريكي مع القوى الاخرى ترتكز على البترول والمعدن والمشاريع الكبرى، كما تسعى الى تقليص نفوذ الاسلام السياسي في افريقيا، وكذا العمل عرقلة وصول الاسلاميين للحكم ودعم الحكومات التي تحارب هذا التيار .[1]

المطلب الثاني : التدخل الاوروبي :

كانت القارة الافريقية ولاتزال تحتل موقعا متميزا في قائمة الاولويات الاوروبية، سواء في اطار الاتحاد الاوروبي، او في اطار العلاقات الثنائية بين الدول الاوروبية الكبرى والدول الافريقية، اكد وزراء الدفاع الاتحاد الاوروبي، خلال اجتماعهم في بروكسل عام (2007م) عزم الاتحاد الاوروبي تعزيز التعاون مع الاتحاد الافريقي في مجال الوقاية من النزاعات وادارتها وتسويتها وتمويلها، سعت فرنسا الى الحفاظ على مكانتها في القارة الافريقية عبر دعم الانظمة الصديقة لها فعلى سبيل المثال فقد دعمت الرئيس التشادي ادريس دبي في مواجهة المعارضة الرافضة لولاية ثالثة له، ووصل الامر الى ان شنت القوات الجوية الفرنسية هجماتها ضد المعارضة التشادية المسلحة ومنعتها من التقدم صوب العاصمة التشادية نجامينا ، كما يرى بعض المراقبين ان باريس تسعى الى تعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة المغرب الكبير عبر مشروع التحاد المتوسطي بغرض حفاظ على مكانتها في القارة الافريقية، لاسيما في ظل تصاعد المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية من جهة وبروز الدور الصيني في القارة الافريقية من جهة اخرى.[2]

المطلب الثالث :تدخل الامم المتحدة :

شكلت الكير في جدوى ومصداقية منظمة الامم المتحدة في القارة الافريقية، بدعوى من انها تستهدف تحقيق المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية والدول الحليفة لها، بالاضافة الى بعض عناصر بعثات السلام التابعة للمنظمة الدولية تتصرف على نحو مغاير لما هو منصوص عليه في التفويض الموكل اليها،

---

[1] احمد بطاطاش (جدلية التنمية وحقوق الانسان في افريقيا)رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية، الحقوق، والعلوم السياسية، تخصص: قانون جامعة، مولود معمري تيزي، وزو، 2016م/2017م، ص260.

[2]. احمد بطاطاش، مرجع سبق ذكره ، ص،ص264،265

يرى العديد من الباحثين بان دور الامم المتحدة في العديد من عمليات حفظ السلام في افريقيا اصبح اقرب الى كونه نوع من التدخل العسكري من جانب المنظمة الدولية منه الى الاداء مهام معينة لحفظ السلم في هذه الدول، وذلك لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها، بل ذهب البعض الى القول بان الامم المتحدة اصبحت واحدة من اهم ادوات السياسية الخارجية الامريكية، الامر الذي اثار الكثير من الشكوك على مستويات الرسمية والشعبية في افريقيا ازاء دور منظمة الدولية في تسوية الصراعات واحلال السلم في القارة[1].

من خلال ما سبق نجد ان التدخلات الخارجية في القارة الافريقية مما جعلها منطقة صراع للدول المتقدمة غرض اساسي لهذه الدول هو سيطرة على مناطق الاستراتيجية ذات اهمية بالغة كالبترول والمعادن ومناطق الجيوسياسية خاصة التي تتكون همزة وصل بين الدول، فهي من اكبر القارات من حيث المساحة والموارد الطبيعية، لكن شعبها يعد من افقر الدول في العالم .

المبحث الثالث: مشاريع مبادرة النيباد:

المطلب الاول :انجازات مبادرة النيباد :

اسهمت هذه المبادرة في حل (16)نزاعا افريقيا من اصل (19) نزاع، ابرزها الحروب الاهلية في انغولا، واتفاق السلام الذي كان بين ايريتريا واثيوبيا، ونلاحظ ان هذه الانجازات كانت ناتجة عن جهود فردية، اضافة الى المساهمات الافريقية، ومن باب التذكير فان افريقيا كانت مصرحا لأكثر من(35) حرب اغلبها حروب داخلية ما بين سنة (1970م) و(2002م)، اما في سنة (2003م) مست الحروب (20%)من الشعوب الافريقية، وقدر عدد اللاجئين بما يزيد عن (08) ملايين وعدد النازحين ب(10ملايين)سنة (2002م).

بالإضافة الى ارتفاع حجم المساعدات الاقتصادية في شتى المجالات من (16الى 22مليار دولار في 03 سنوات الاولى)،ما بين (2001م-2003م) وتم تحويل (5.1مليار دولار)سنويا من جدول الديون الى مشروعات التنمية خاصة في مجال الموارد البشرية، كما حققت بعض البلدان الافريقية نسبة النمو تراوحت ما بين (4و4.5%)

[1] احمد بطاطاش،، مرجع، سبق ذكره، ص266

خاصة ان افريقيا تظم (29)بلد من اصل (36) بلد الافقر في العالم، ومن خلال الفترة الممتدة بين سنة (1960م) الى غاية سنة (2015م)،وضمن تقرير المدير التنفيذي لأمانة النيباد بتاريخ (2005/06/16م) المتعلقة بالإنجازات التي شهدتها مبادرة النيباد بعد(04سنوات)من بداية تنفيذ برامجها، نلاحظ انها عرفت تطورا ملحوظا على المستوى الاقليمي والفرعي للقارة [1]،ومن اهم الانجازات التي بادرت النيباد بإنجازها ضمن المشاريع الكبرى هي: البنى التحتية المتمثلة في المجال البحري والنقل البري وخطوط السكك الحديدية، اضافة لشبكة الكهرباء، وكان اول مشروع اول مشروع في مجال الموانئ بالمغرب الاقصى وغينيا من اجل اعادة تهيئتها كما ينبغي، وقدر بناء ميناء طنجة بالمغرب الاقصى بمبلغ قدره(430مليون دولار) وميناء كنكاري بغينيا ب(4.73مليون دولار)،اما فيما يخص مجال المواصلات فهناك مشروع للطريق اليسار على مسافة (4760كلم) قدرت تكلفته بعشرة (10)ملايين دولار يمر عبر الدول الساحلية بداية من طرابلس تونس الجزائر وصولا الى دولة البنين، وطريق يسار يربط السينغال بنيجيريا مرورا بالنيجر على مسافة (4460كلم) بتكلفة قدرها تسعة ملايير دولار، في مجال الغاز هناك مشاريع كبرى وطموحة تم الانطلاق في تنفيذها منها: انبوب الغاز العابر للصحراء الجزائرية وصولا الى ميناء دولة البنين مرورا بالنيجر ونيجيريا على مسافة قدرها (4000كلم) بتكلفة انجاز مقدرة ب(07ملايير دولار) مع خط اخر يربط ليبيا وتونس والمغرب الى افريقيا الغربية، وينتهي الى دولة الطوغو بتكلفة (400مليون دولار).[2]

المطلب الثاني :موقف الدول الافريقية و الغربية من مبادرة النيباد:

أ- الدول الافريقية:

لم تحظى المبادرة باهتمام يعتد به على المستويات الرسمية والشعبية في معظم انحاء القارة الافريقية، فهي ما تزال مجهولة تماما لدى قطاعات والتنظيمات السياسية، على الرغم من القبول العام للمبادرة على مستويات الرسمية العليا، الا ان بعض الاصوات خلال قمة ديربان (200م) اظهرت عدم رضاها عن اسلوب توجيه ادارة النيباد من حيث عدم التشاور الكافي مع دول الافريقية، كما تبينت ردود فعل بين مؤيد ومعارض في المحافل القليلة التي طرحت فيها النيباد، حيث وجهت المنظمات جملة من الانتقادات لمبادرة النيباد

[1] اسماء، حني، المرجع، السابق،ص95

[2] اسماء حني، مرجع نفسه، ص،ص،96،97.

-تجاهل المبادرة للبرامج الافريقية والجهود التي بذلت لحل الازمات كخطة عمل لاغوس .

-النيباد جاءت نتيجة افكار ومساعي النخب السياسية الدولية دون استشارة اي مشاركة افريقية.

-ان المبادرة انطوت تحت لواء توافق واشنطن والاطار الفكري لبرامج التكييف الهيكلي.[1]

ب- موقف الدول الغربية :

كان موقف الدول الغربية يقوم على اعطاء الفائدة الاقتصادية مكانة عالية للدول الغربية وباقل تكلفة، وذلك ظهرت شعارات التي تنادي بالشراكة بدلا من التبعية اي جعلوا منها مبادرة تابعة لهم، وكان هدف هذا هو ان تكون العلاقة بين افريقيا والعالم قائمة على اساس المبادلات التجارية باعتبارها الطريق الصحيح للنمو في نظر الدول الغربية.[2]

المطلب الثالث : موقف مجموعة الثمانية G 8 من مبادرة النيباد ودول الاسيوية:

اولا: موقف مجموعة الثمانية من مبادرة النيباد

وافق قادة مجموعة الثمانية على دعمهم للمبادرة الجديدة، وكذلك في قمة كندا (2002م)، وقد اسفر الاجتماع عن وثيقة هامة تتضمن بوضوح موقف المجموعة من النيباد والتنمية الافريقية عموما، وهي الوثيقة التي اطلق عليها خطة العمل الافريقية وتم كذلك اقرار زيادة الإعانة والمساعدات الانمائية الموجهة لتنمية افريقيا بمقدار (12مليار دولار) سنويا ابتداءاً من (2006م)، اما فيما يخص المجالات ذات الاولوية و التأكيد عليها:

أ-تعزيز الامن والسلم :دعم الجهود الافريقية المبذولة في حل النزاعات .

ب-تشجيع التجارة والاستثمار وتخفيف الديون وزيادة الانتاجية الزراعية .

ج- تحسين الصحة وتحسين الموارد المائية .[1]

---

[1] امينة فلاح، مرجع سبق ذكره ،116.

[2] اسماء حني، نفس مرجع، ص107

ثانيا:موقف الدول الاسيوية من مبادرة النيباد:

اما فيما يتعلق بالقارة الاسيوية وعلى راسها الصين التي صرح النائب رئيس مجلس دولتها في (2002/12/11م) بان بلاده مستعدة لتعزيز التنسيق والتعاون مع جنوب افريقيا وتطوير علاقات التعاون مع دول المنتدى الصيني –الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، وكان من بين النتائج زيادة حجم المبادلات التجارية التي بلغت قيمة (34.90%) مقارنة بنسبة (2004م) .[2]

المطلب الرابع :رؤية مستقبلية لمبادرة النيباد في القارة الافريقية:

افريقيا (2063م) الرؤية والرسالة:

التخطيط الاستراتيجي طويل الامد للقارة الافريقية خطوة كبيرة نحو الامام لأن هذا التطور مؤشر بارز للوعي المتنامي للجيل الشاب في هذه القارة، فالملاحظ ان التدرج من الاهداف المئوية للتنمية مرورا باهداف التنمية المستدامة انتهاء بالرؤية الاستراتيجية لاجندة افريقيا (2063م) يسهم بفعالية في توضيح مستقبل القارة ويحدد الروى المستقبلية للعاملين في حقل التنمية من اجل الاهتداء الى اهداف معلومة ومحددة، وتثقيف الجموع الافريقية من اجل توحيد الجهود واصابة الهدف، افريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية يقودها مواطنوها وتمثل قوة متحركة في الساحة الدولية، فهذه هي الرؤية التي تجيش الجهود من اجل انفاذها في الخمسة عقود القادمة بالنسبة للقارة الافريقية، ولبناء هذا المستقبل تحتاج القارة الى قيادات شبابية واعية فاهمة لقدرة التحدي القادم، وقيادة مشروع متكامل للتنمية باستخدام وسائل فعالة في نشر الفكر التنموي على اوسع نطاق ممكن، وذلك باستخدام الفرص المتاحة التي توفرها مستحدثات العصر الحالي من اجل توجيه الجهود وتوحيد الرؤى لعدد(12) مليار نسمة هم سكان افريقيا (1) نحو مستقبل واعد.[3]

من اهم المشاريع الرائدة لأجندة (2063م) هي:

---

[1] امينة فلاح، مرجع، سبق ذكره، 103

[2] اسماء حني، مرجع سبق ذكره، ص109

[3] صلاح احمد اسماعيل ،(افريقيا التي تريد افريقيا 2063م،اهم الخطط والملامح والبرامج) **قراءات افريقية** ،العدد153 ،2019/03/21.

1. الشبكة المتكاملة للقطار فائق السرعة.
2. جامعة افريقية افتراضية واليكترونية: زيادة حجم الوصول الى التعليم الجامعي والمستمر في افريقيا.
3. صياغة استراتيجية للسلع :تمكين البلدان افريقية من حصول على القيمة المضافة ،جني عائد اكبر لسلعها.
4. انشاء منتدى افريقي سنوي: يجمع القيادات السياسية الافريقية بصفة سنوية وممثلي قطاع الخاص والمجتمع المدني التي ينبغي اتخاذها لتحقيق طموحات واهداف الاجندة (2063م).
5. اسكات صوت المدافع بحلول عام (2020م).
6. افريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة .
7. افريقيا يسودها الحكم الراشد والديموقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون.[1]
8.

ب- مستقبل **التكامل الاقليمي في افريقيا** :

سيؤدي التكامل الاقليمي دورا رئيسيا في توسيع حجم السوق الافريقية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات الافريقية، وتعزيز قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، و يمكن ايضا للتكامل الاقليمي ان يسهم في تطوير البنى التحتية ويدعم جهود افريقيا في ميدان الصناعات التحويلية، ومع ان التكامل الاقليمي كان مبرمج في جدول اعمال البلدان الافريقية، من ضروري تحسين التعاون والتنسيق بين الوكالات الامم المتحدة ومفوضية الاتحاد الافريقي ووكالة النيباد من ناحية، و الجماعات الاقتصادية الاقليمية من ناحية اخرى، ومن الاهمية بمكان ان يشعر اصحاب المصلحة الرئيسيين بامتلاكهم للالية لها من شانه ان يؤدي الى تحسين الاداء، وفي نفس الوقت لابد من بذل

[1] .....اجندة افريقيا 2063م،افريقيا التي نريدها ،الاطار الاستراتيجي المشترك من اجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الاولى 2014م/2023م) سبتمبر 2015م ،ص،ص،25،26،27.

الجهود لمعالجة مشكلة عدم توافر بشرية ومالية مخصصة للجهات المشتركة لتمكينهم من تنسيق اعمال الاعضاء وتحفيزهم بشكل افضل،.[1]

يمكن القول ان نجاح التكامل الاقليمي في المقام الاول يعتمد على بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الافريقية ،وهو ما يقود الى ضرورة علاج ازمة الدولة في افريقيا ،ذلك ان نظام الدولة ما زال هو الفاعل الرئيسي في التفاعلات الدولية ،سياسيا،اقتصاديا على السواء ،كما يظل العامل الرئيسي للتنمية الوطنية ،فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي ،وعلى الدخول بنجاح في المساومة الجادة في مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخليا وخارجيا،وعلى صعيد المؤسسي يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الوطنية ،وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية والتزامبالقواعد والضوابط والتشاور قبل اتخاذالقرارات واحترامها وتنفيذها بعد صدورها فالقارة لا تستطيع ان تتحمل تعدد التجمعات الاقليمية وتداخلها مع تضارب اهدافها وعضويتها ،ويتطلب الرشادة قرارات السياسية على اعلى المستويات .

وبصفة عامة فان نجاح عملية التكامل الاقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والاقاليم الاقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق ،وعليه فان حركة التكامل الاقليمي في افريقيا يتطلب جهدا جهيدا يسعى الى تحقيق غاياته وتغلب على المعوقات سالفة البيان ،في ظل اطار من الاعتراف بالاختلافات اللغوية والاثنية ،والاجتماعية واحترامها.[2]

مما سبق نجد في هذا المبحث ان القارة الافريقية استطاعت الخروج من بعض الازمات وتطبيق بعض المشاريع والمصادقة عليها ورحب العالم بهذه المبادرة وقاموا بمساعدة الدول الافريقية من اجل استرجاع سيادتها واحترام رموزها والنهوض بالتنمية المستدامة، والديموقراطية والحكم الراشد، والعدالة والمساوات.

[1] اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقرير عن الدعم المقدم من الامم المتحدة الى الاتحاد الافريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا التابع له،اجتماع لجنة الخبراء اديس بابا 20/ ابريل 2016م،ص14.

[2] محمد عاشور مهدي ،مرجع سبق ذكره ،ص5.

في الختام للفصل الثالث : مستقبل مبادرة النيباد في القارة الافريقية: المكون من ثلاثة مباحث : المبحث الاول تحديات الداخلية التي تواجه مبادرة النيباد، والمبحث الثاني تحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد، اما المبحث الاخير نجد فيه اهم المشاريع مبادرة النيباد، واجهت القارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة عدة صعوبات في جميع المجالات لان معظم دولها كانت تحت وطأ الاستعمار مما جعل الدول الغربية تتدخل في افريقيا من اجل المساعدة

واخراجها من قوقة الفقر والتهميش والحرمان، مما طرح الافارقة فكرة مبادرة تكون نابعة منهم تساعدهم على الخروج من الازمات التي تعرضوا اليها في مختلف المجلات، بحثا عن الحرية، الديموقراطية والحكم الراشد، والعدالة والتعاون، والحفاظ على الامن والسلم داخل القارة الافريقية.

خاتمة

خاتمة

تمتلك قارتنا كل المقومات لتنهض بتنميتها الاقتصادية لان الثروة الحقيقية للامم هي ابنائها، تمتلك افريقيا من الموارد البشرية القادرة على رفع تحدي التنمية مايغنيها عن الطلب الدعم الاجنبي ،ولهذا قامت افريقيا بتبني عدة مبادرات من ابرزها مبادرة النيباد التي كان لها دور كبير في القارة افريقية خاصة في شموليتها وجديتها وذلك بايجاد الاطر والهياكل المناط بها تنفيذ المبادرة النيباد لاهم اهدافها ومشاريعها ،حيث حظيت بترحيب من الدول الافريقية والعالمية بماجاءت به من اجل اخراج افريقيا من قوقعة الفقر ،حيث استطاعت تحقيق عدة مشاريع في القارة الافريقية، لكنها تعرضت لعدة انتقادات وجهت لها بعدم تحقيق كل الطموحات واهداف التي تسعى اليها القارة الافريقة، فمنذ اقرار مبادرة اثير جدول واسع حولها في داخل افريقيا وخارجها، حيث ارتكزت مبادرة النيباد في صياغتها لاهداف والبرامج على الرؤية فكرية غربية وذلك تحت رعاية المؤسسات بريتون وودز والدول الغربية الدائمة ومن الاعمدة الرئيسية لهذا الفكر التي تتبناها مبادرة النيباد كالتحرير الاسواق واطلاق المبادرة الفردية.....الخ.

وبعيدا عن هذه النظرة السلبية فان الحكم على المبادرة بالنجاح او الفشل متوقف على انجزاتها على الارض الواقع، فالمبادرة امام تحدي كبير ومهمة صعبة في افقر قارات العالم واكثرها تعقيدا، فالمبادرة تحتاج الى وقت كافي لتحقيق اهدافها.

بالرغم من من كل تلك العقبات استطاعت المبادرة احراز بعض التقدم الملحوظ في مختلف المجالات.

توصيات :

1. ارادة سياسية موحدة وقوية قادرة على انتشال القارة من مشاكلها.
2. مواجهة التحديات التي تهدد الاستقرار .
3. اشراك الشعوب الافريقية صورة جادة في انشطة كما جاء في ميثاق حيث ان الشعوب تعد الامان و تمتلك ارادة كاملة للتغيير و الاصلاح و حماية المؤسسات السياسية.
4. ضرورة الدفع بالقيادات سياسية تمتلك الارادة السياسية و تؤمن بفكرة الاصلاح السياسي و ترسيخ دعائم الديموقراطية و الحكم الراشد.

ملخص

ملخص

اعتمدت في مذكرتي تحت عنوان مبادرة النيباد: الانجازات، الرهانات والعوائق من 2001م الى 2019م. اعتمدت على ثلاثة فصول ،عنوان الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للقارة الافريقية ومبادرة النيباد، اما الفصل الثاني: دور مبادرة النيباد في تفعيل التنمية المستدامة والحكم الراشد في افريقا وفي الاخير الفصل الثالث بعنوان : مستقبل مبادرة النيبادفي القارة الافريقية، وطرحنا الاشكالية التالية :فيما تتمثل اهم انجازات والرهانات والعوائق الرئيسية لمبادرة النيباد؟و اعتمدنا على المناهج التالية :المنهج التاريخي ،المنهج الوصفي ،منهج تحليل المضمون، يهدف هذا العمل في مضمونه الى ابراز دور مكانة مبادرة النيباد في افريقيا ،واهم المراحل التي مرت بها المبادرة ،نحاول في الختام التوصل الى اهداف التي قدمتها مبادرة للقارة الافريقية والرؤية المستقبلية التي تطرح فيها اهم النتائج والتوصيات .

Résumé

J’ ai adopté dans ma note au titre de linitiative du nepad:

Réalisastions enjeux et obsatacles de 2001à 2019.chapitre lll l avenir de l’ initiative du nepad le continent africain , et nous avons soulevé la problématikue suivante le plus important les principales réalisation , les enjeux et les obstacles de l initiative du nepad reposent sur les approches suivantes : approche historikue, approche descriptiv , méthodologie danalyes de contenu : ce travail vise à mettre en évidence le role de l initiative de nepad en afrika et les etapes les plus importantes de l’ initiative .le premier en conclusion a atteindre les objektifs présentes par l’ initiative .le premier en conclusions et les recommandations les plus importantes.

قائمة

المصادر و

المراجع

قائمة المراجع

الكتب والمؤلفات العامة

- أبو الحسن عبد الموجود، أبو زيد ابراهيم التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009،م.
- أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسين، التنمية المستدامة مفهوما-أبعادها-مؤشراتها، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، مدينة النصر، ط1، 2007م.
- اشرف عبد القادر و رحيم حسين واخرون ،النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية –سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية ،بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ،2013م .
- أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقي، و الاتحاد الأوروبي، دراسة مقارنة في مجموعة الباحثين، الاتحاد الإفريقي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 2001م.
- الجمل شوقى و عبد الله عبد الرزاق ابراهيم , تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، الرياض: دار الزهراء ط2، 2002م.
- الخشاب وفيق حسين وآخرون- الجيومرفولوجية – بغداد : مطابع جامعية، الجزء الأول، 1987م.
- خياط محمد أبو الفتوح ، الوحدة الإفريقية، مصر: دار المعارف ،1965م.

- سليم محمد السيد ،تحليل السياسة الخارجية ،القاهرة : دار الجيل ،ط02 ،2010م
- عباش عائشة ،ا اشكالية التنمية السياسية والديموقراطية في الدول المغرب العربي ،تونس نموذجا ، برلين : المانيا المركز الديموقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،ط02 ،2007م .
- عبد القادر محمد عبد القادر ،قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية ،2005م.
- عثمان محمد غنيم، احمد أبو زنط ماجدة ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الحفاء للنشر والتوزيع، 2007م.
- عجمية محمد عبد العزيز ، عطية ناصف ايمان، التنمية اقتصادية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003م،
- العسل إبراهيم حسن ، التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب، بيروت : مجمع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003م.
- العقابي حبيب مازن مهدي ،الحكم الرشيد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الاسلامي ،بغداد باب المعظم : دار كلكامش للطباعة 2018م .
- العقاد انور عبد الغني ، الوجيز في اقليمية القارة الافريقية، الرياض :دار المريخ للنشر ،الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية ،1986م.
- علام سعد طه ،التنمية والدولة ،القاهرة : دار طيبة للنشر والتوزيع ،2004م .

- العيسوي ابراهيم ،التنمية في عالم متغير دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها ،القاهرة : دار الشروق ،2000م،ص،ص37،38.

- قاسم خالد مصطفى ،ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الاسكندرية:ا لدار الجماعية،2007م .

- الكبيسي عامر خضير وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، الرياض : دار الجامعة، نايف للنشر، ، 2015م.

- المحشي عبد القادر وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها ؛جامعة مصراته :دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ط1 ؛2000 م.

- موسشيت دوجلاس ،مبادئ التنمية المستدامة ،تر: بهاء شاهين ،القاهرة :دار الدولية والاستثمارات الثقافيةط1 ،2000م .

- ناجي احمد عبد الفتاح ،التنمية المستدامة في مجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة ، دار الكتب والوثائق القومية ،مكتب الجامعي الحديث ،ط01، ديسمبر2012م .

- الهيتي صبري فارس ،التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي ،الاردن : دار المناهج للنشر والتوزيع 2000م.

- ولد خليفة لمحمد العربي ،اشعاع الثورة الجزائرية وابعادها الجيوسياسية ،الدبلوماسية الجزائرية من 1830م الى1962م ،الجزائر وزارة المجاهدين ،ط02، 2007م .

- الشيخ محمد صالح ،الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ،الاسكندرية:مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ،ط2002،01م،ص113.
- الشيخ عماد داود الشفافية مراقبة الفساد ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004م،ص104.

المقالات والدراسات:

المقالات:

- خدام كرم عزيز فوزية ، النيباد، توجه جديد للتنمية في إفريقيا، جامعة بغداد 1433هـ.
- دالع وهيبة، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي النيباد ،كالية للتنمية الشاملة .

المذكرات:

- ابرادشة فريد (الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية)،رسالة مقدمة شهادة دكتواه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسات والاداري ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3 جوان 2014م .

- اورنيد كلتومة (دور الجزائر في البيئة الاقليمية والدولية -1999م-2014م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص: دراسات دولية، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة ،2017م/2018م .

- بشير عمارة، (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد واقع وآفاق) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006م/2007م.

- بطاطاش احمد (جدلية التنمية وحقوق الانسان في افريقيا) رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون ،جامعة مولود معمري تيزي 2016م/2017م .

- بن ربيعي حسام الدين،(تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا)، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، شعبة علوم سياسية، تخصص: سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي- 2015م/2016م.

- بن نعوم عبد اللطيف (دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم التجارية والتسيير ،جامعة مصطفى استنبولي معسكر ،2015م/2016م .

- تيتيلة حيزية (دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية السياسية –دراسة حالة المملكة المغربية-2010م-2016م،)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،تخصص: السياسة العامة والادارة المحلية 2016م/2017.م

- حملاوي عبد الحق ،(الاليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد –تجربة الجزائر 1999/2007/)مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والادارة المحلية جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2013م .

- حني اسماء،(مبادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الانسانية ،قسم العلوم الانسانية، تخصص تاريخ معاصر ،قطب شتمة جامعة محمد خيضر –بسكرة-2016م/2017م.

- الدية المختار ابراهيم ، صافي نوال (دور الاتحاد الافريقي في تحقيق الامن القاري –دراسة حالة الصومال) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص : سياسة جزئية وعقابية ،جامعة العربي التبسي –تبسة –الجزائر 2015م/2016م.

- سايح بوزيد، (دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية بالدولة العربية حالة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2012م/2013م .

- شيلي الهام ،(دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية –دراسة ميدانية في مؤسسة المينائية بسكيكدة -) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير ،تخصص :ادارة اعمال استراتيجية ،قسم علوم التسيير ،مدرسة الدكتوراه : ادارة الاعمال والتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس سطيف 2013م/2014م .

- العايب سليم (الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق ،الشعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر-باتنة-2010م-2011م.

- عرباوي مصعب ،(واقع الحكم الراشد في الدول العربية ،دراسة تحليلية في مؤشرات السياسية ،الاقتصادية،-دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص الانظمة السياسية المقارن و الحكومة ،جامعة بسكرة ،2016/2015/ص14.ص15 .

- علي محمد امين (اليات الحكم الراشد في ادارة التنوع الثقافي ،دراسة تحليلية مقارنة)الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم السياسية ،جامعة السيلمانية 2014م،ص33.

- فرج شغبان (الحكم الراشد كمخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر)اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية الحقوق والعلوم التسيير ،تخصص :نقود ومالية جامعة 2012،03م-2013م .

- فروج فؤاد (تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا 1999م/2014م) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم الانسانية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص: دراسات مغاربية ،2015م/2016م.

- فلاح امينة (دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية وعلاقات الدولية ،فرع الديموقراطية والرشادة ،جامعة منتوري قسنطينة،2010م-2011م.

- كنفوش محمد، (الاقتصاد الخفي وإثارة عن التنمية المستدامة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005م/2006م.

- مسعودي يحي، (إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة ي العالم الثالث-دراسة حالة الجزائر) - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ،فرع نقود ومالية ،جامعة الجزائر 2008م/2009م.

- ورشاني شهيناز (الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص سياسة عامة وادارة محلية ،جامعة بسكرة 2014م/2015م.

المجلات والجرائد

المجلات :

- ابو السعود محمد سيد (الامكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي) مجلة جسر التنمية ،العدد 95،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،2010م.

- اجندة افريقيا 2063م ،افريقيا التي نريد ،اطار الاستراتيجي المشترك من اجل نمو شامل وتنمية مستدامة ،خطة عمل التنفيذ العشرية الاولى 2014م/2023م/سبتمبر 2015م.

- البرعصي عمر حمد (التطور التاريخي لمنظمة الوحدة افريقية الى اتحاد افريقي)مجلة قاريونس العلمية ،السنة الثالثة والعشرون ،العدد الثالث والرابع ،2010م.

- بن عبد العزيز خيرة ،(دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري)،مجلة المفكر العدد 08 ،2012 م.

- بوجمعة بلال، (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا)، دراسات إفريقية العدد 58، ديسمبر 2017م، ربيع الأول 1438 هـ

- دهب مهدي حسن دهب (الاتحاد الافريقي والاصلاح السياسي في افريقيا :الواقع والمامول) دراسات افريقية .

- الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا)مجلة افريقيا قارتنا ،العدد الرابع افريل 2004م.

- الشفيع محمد المكي (الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا النيباد) مجلة دراسات الشرق الاوسط وافريقيا يناير2007م.

- الصادق محمود عبد الصادق (مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في افريقيا نظرة جغرافية)مجلة الجامعة الاسمرية ،العدد 21،السنة 11 .

- فرجاني نادر (رفعة العرب في صلاح الحكم في البلاد العربية) مجلة المستقبل العربي ، العدد 256، بيروت ،2000م .

- قط سمير (السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا :التطورات والمحددات)،مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد الاول ،جامعة محمد خيضر الجزائر ،المركز الديموقراطي العربي ،2017م .

- كرفاع الطاهر المختار، (فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي)، مجلة الجامعة ، جامعة الزاوية ،العدد 15، 2013م.

- الكوري خليفة علي (حقيقة التنمية النفطية، حالة أقطار الجزيرة العربية) مجلة المستقبل العربي، العدد 27، ماي 1981م.

- الكيخيا محمد منصور ،(المتغيرات السكانية والتنمية ،وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية ،الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،مجلة الدراسات العليا ،اكاديمية الدراسات العليا ،القاهرة :مجموعة النيل العربية ،21-2014/11/22م .

- لا دمي محمد عربي (السياسة الخارجية :دراسة في مفاهيم ،التوجهات والمحددات) مجلة السياسية الخارجية ،الرياض :عمادة شؤون المكتبات ،1989م.

- مبارك فاطمة ، (التنمية المستدامة، أصلها ونشاتها)، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 13، 2016م .

- محجوب عبد الكريم سعد ، النظام السياسي الامثل (بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الانسان)، مجلة السياسية والدولية،العدد20، الجامعة المستنصرية 2012م .

- .ناصر مراد ،(التنمية المستدامة وتحديدها في الجزائر) مجلة التواصل ،العدد26،جوان 2010م.

- يوسف سالي وكوثر مبارك (دور مستقبل النيباد في القارة افريقية)الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،المركز الديموقراطي العربي 11اغسطس 2017م.

- الاخضر عزي،جلطي غانم (قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد –اسقاط على التجربة الجزائرية) **مجلة الدراسات الاستراتيجية** العدد1، 2005م.

- زينب صالح الاشوح (التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري)**المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، المجلد 12،العدد الثاني ،القاهرة ديسمبر 20004م،ص97.

- الغامدي عبد الله جمعان (التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة عن حماية البيئة) **مجلة جامعة الملك عبد العزيز** :الاقتصاد والادارة مجلد 23،العدد01،السعودية 2009م،ص183.

الجرائد

- جواد الحمد، الحكم الراشد ،صحيفة العرب اليوم ،2012/05/21م،

الوثائق الرسمية والقانونية:

- الاتحاد الافريقي بين التطور المؤسسي والاندماج الاقليمي ،التقرير الاستراتيجي العربي ،ابوظبي :مركز الدراسات والبحوث والاستراتيجية ،1995م.

- برنامج الامم المتحدة الانمائي ،ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية 1997م.

- عادل عبد اللطيف ،الحكم الراشد المضمون والتطبيق ،برنامج الامم المتحدة الانمائي ،فبراير،2002م.

- اللجنة اقتصادية لافريقيا ،استعراض الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا لعام 2010م،مقدم لاجتماع لجنة خبراء الاجتماعية السنوية المشتركة الرابعة المنعقدة باديس بابا في الفترة 27/24/مارس 2011م.

- اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقرير عن دعم مقدم الامم المتحدة الى اتحاد افريقي وبرنامج الشراكة جديدة من اجل تنمية افريقيا التابع له،اجتماع لجنة الخبراء اديس بابا 20ابريل 2016م.

- منشورات الامم المتحدة ،تقرير مؤتمر القمة العالمي لتنمية المستدامة نيويورك: جوها نزبرغ،26اوت/4سبتمبر2002م .

- ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي المادة (03) لومي ، 10، 12 جويلية 2000م.

- ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي المادة(04) لومي ، 10، 12جويلية 2000م.

المؤتمرات :

- الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، البيان الإفتتاحي للسيد ك.ي الأمين التنفيذي للجنة الإقتصادية، أمام الإجتماع للجنة التنفيذية التحضيرية الجامعة، الإجتماع التاسع لفرقة الخبراء الحكومي الدولي بالجزائر2004/05/02م.

- توفيق راوية دول الشمال الإفريقي، ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية .

- حرفوش سهام يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، الاطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسا مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 7-8 أفريل 2008م.

- الكايد عبد الكريم زهير، مفهوم المعاصر للادارة المجتمعية ،ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الاهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة ،الشارقة الادارة العربية المتحدة 18/17/ديسمبر 2002م .

- -مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا الأداء والتحديات ودور الأونكتاد، مذكرة أعدتها الأمانة الأونكتاد 2012م.

مواقع الكترونية

- محمد الصادق الأمين، إفريقيا و الأمن الاستراتيجي الخليجي...من الأعمال إلى عاصفة الحزم ،انظر الموقع:

- Wwwp://noonpost.com.22/03/2019 7 :30

- الحجي حسين سلمان، مؤشرات التنمية، الجامعة العربية المفتوحة مقال نشر على الموقعالتالي: www.aouuall.com نشر بتاريخ 2008/12/18م.

- النيباد احد اهم الرهانات ،وكالة الانباء الجزائرية ،انضر الرابط التالي : //www.dazairess.com./aps/254815/15/04/2019.:http

- ابو الحسن سوسن ،قمة الاتحاد الافريقي تؤكد على اعلان سيرت –اليوم الالتزام بالحكم الراشد ،الشرق الاوسط ،05جويلية 2005م انظر الرابط//www.goole.dz.https

- طالب حفيظة ،التنمية الاقتصادية في افريقيا :الفرص والقيود ،قراءات افريقية،2018/03/22، انظرالرابط التالي: www .kiraatafrican.cirعلى الساعة،،12:15:/2019/05/10م.

- عاشور محمد مهدي ،مستقبل التكامل الاقليمي في افريقيا ....قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات قراءات افريقية ،2017/03/26م، انظر الرابط التالي www kiraatafrican: .Cor.،على الساعة 14،2019/05/10:15م.

- محمد الصادق الامين ،افريقيا والامن الاستراتيجي الخليجي .....من الاعمال الى عاصفة الحزم،انظر الرابط التالي:22/03/2019.7:25. www: noonpost .com

- صلاح احمد اسماعيل (افريقيا التي نريد ،افريقيا2063م،اهم خطط والملامح والبرامج) قراءات افريقية ،العدد 21،2019/03/153م.

الملتقيات:

- خلوطة ريمة ، قطاف سلمى، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة ،ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة سطيف ،ايام 08/07/افريل 2008م.
- عياش زبير، بن مخلوف اميرة الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء ،الملتقى العلمي الدولي حول : اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة الجزائر ،ورقلة 25/26/نوفمبر 2013 م.

الفهرس

فهرس

الشكر والتقدير.....

الاهداء.....

خطة الدراسة .....

مقدمة.....

الفصل الاول: مدخل نظري لمبادرة النيباد:.....

مقدمة الفصل الاول.....

المبحث الاول: ملاح عامة عن قارة الافريقية.....

المطلب الاول: الموقع الفلكي للقارة الافريقية .....

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للقارة الافريقية .....

المطلب الثالث :الاقاليم المناخية .....

المطلب الرابع: الموقع الجيوسياسي للقارة الافريقي. .....

المبحث الثاني : ظروف القارة الافريقية قبل مبادرة النيباد .....

المطلب الاول : افريقيا في البيئة الدولية .....

المطلب الثاني : علاقات افريقيا مع العالم .....

المطلب الثالث : المنظمات الرئيسية للقارة الافريقية .....

المطلب الرابع : دوافع مبادرة النيباد.....

المبحث الثالث : اسباب قيام مبادرة النيباد.....

المطلب الاول: مفهوم النيباد.....

المطلب الثاني : نشأة مبادرة النيباد وتكوينها.....

المطلب الثالث: هيكل واليات مبادرة النيباد.....

المطلب الرابع : اهداف ومبادئ مبادرة النيباد وشروطه.....

خاتمة الفصل الاول .....

الفصل الثاني : مضمون مبادرة النيباد:.....

المقدمة الفصل الثاني:.....

البحث الاول :التنمية المستدامة.....

المطلب الاول :مفهوم التنمية المستدامة وبعض المفاهيم المرتبطة بها.....

المطلب الثاني : التطور التاريخي للتنمية المستدامة.....

المطلب الثالث: مبادئ وابعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها.....

المطلب الرابع اشكال ونظريات التنمية المستدامة واهدافها .....

المبحث الثاني : ماهية الحكم الراشد .....

المطلب الاول : مفهوم الحكم الراشد .....

المطلب الثاني :التطور التاريخي للحكم الراشد واسباب ظهوره .....

المطلب الثالث : مبادئ وخصائص الحكم الراشد وابعاده.....

المطلب الرابع : فواعل ومعايير الحكم الراشد .....

المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الراشد .....

المطلب الاول : العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الراشد .....

المطلب الثاني : اثر التنمية المستدامة على الحكم الراشد .....

المطلب الثالث: الحكم الراشد اساس التنمية المستدامة.....

المبحث الرابع: جهود الجزائر في مبادرة النيباد.....

المطلب الاول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....

المطلب الثاني : اسس السياسة الخارجية الجزائرية في مبادرة النيباد.....

المطلب الثالث: السياسة افريقية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.....

المطلب الرابع : اهداف الجزائر في مبادرة النيباد.....

خاتمة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: مستقبل مبادرة النيباد في القارة الافريقية.....

المقدمة الفصل الثالث.....

المبحث الاول : تحديات الداخلية التي تواجه مبادرة النيباد.....

المطلب الاول : المعوقات البشرية.....

المطلب الثاني : المعوقات البيئية .....

المطلب الثالث : المعوقات السياسية.....

المطلب الرابع : المعوقات الاقتصادية.....

المبحث الثاني : تحديات الخارجية التي تواجه مبادرة النيباد.....

المطلب الاول :التدخل الامريكي.....

المطلب الثاني :التدخل الاوروبي.....

المطلب الثالث : تدخل الامم المتحدة.....

المبحث الثالث : مشاريع مبادرة النيباد.....

المطلب الاول : انجازات مبادرة النيباد .....

المطلب الثاني : موقف الدول الغربية من مبادرة النيباد .....

المطلب الثالث : موقف المجموعة الثمانية من مبادرة النيباد.....

المطلب الرابع : موقف الدول الاسيوية من مبادرة النيباد.....

خاتمة الفصل الثالث.....

خاتمة.....

ملخص.....

قائمة المراجع.....

قائمة الخرائط:.....

الخريطة رقم 01 الموقع الفلكي للقارة الافريقية .....

الخريطة رقم 02 الموقع الجغرافي للقارة الافريقية .....

الخريطة رقم03 الاقاليم المناخية للقارة الافريقية للقارة الافريقية .....

الخريطة رقم04 توضح موقع الجزائر الاستراتيجي .....

الخريطة رقم 05 .....

قائمة الجداول:.....

الجدول رقم 01تمثل .....

.....

الجدول رقم 4– توضيح بعض المؤشرات السكانية لقارة العالم .....